مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 01 ص.ص: 1329 - 1357

السمات والخصائص العامة للنقد الأندلسي والمشرقي
تحليل وموازنة

General features and characteristics of Andalusian and Oriental criticism analysis and balance

شيخ دراف،[1]* مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر
cheikhbenameur1975@gmail.com
عبد القادر رحيم، [2] مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر
r.rahim@univ-biskra.dz

تاريخ إرسال المقال: 04-01-2023 تاريخ قبول المقال: 10-05-2023

الملخص:

يعيد هذا المقال النظر في الفكرة القديمة؛ عن تبعيّة النقد الأندلسي لنظيره المشرقي، وذلك من خلال الوقوف على السمات والخصائص العامة للفكرين النقديين، مما يعطي ملمحا عاما عن هذه الفكرة؛ إثباتا وتأكيدا، أو نفيا وبطلانا.

الكلمات المفتاحية: الأندلس والمشرق – النقد – الموازنة – السمات والخصائص.

Abstract:

This article revisits the old idea; On the subordination of Andalusian criticism to its Eastern counterpart, this is done by examining the general features and characteristics of critical thinkers, which gives a general overview of this idea; Evidence, confirmation, or denial and invalidity.

Key words : the Andalus and orient – criticism– balance – characteristics and properties.

* شيخ دراف.

مقدمة

مما شاع في النقد العربي القديم والحديث على السواء؛ وسْم النقد الأندلسي قياسا إلى نظيره المشرقي بالتبعية والتقليد، بالبضاعة المستعادة من مغرب العرب إلى مشرقهم، حتى صارت تلك النظرة على ما فيها من قسوة وإجحاف؛ باختزال ما يربو عن ثمانية قرون من الإبداع الأدبي، والعطاء الفكري؛ أكثر شهرة وانتشارا مما جاء في الضفّتين من آراء ونظريات، من تآليف ومصنّفات، وغدت – بطول التكرار والاستعادة – مروحة لكثير من الكسالى، وحتى أصحاب البواعث الخفيّة؛ عامة وخاصة، دارسين ومدرّسين، بعلم أحيانا، وبغير علم أحيانا أخرى؛ مريحة ضمائرهم الخاملة، مبرّرة عزائمهم المُثبَّطة والمُثبِّطة، ومعلّلة أسبابهم المتوارية، ودون إطلاق هممهم وعزائمهم، أو تحفيز وتشجيع همم وعزائم الآخرين؛ لا في قراءة ذاك التراث من جديد، وبعث ما فيه من درر ونوادر، بل، وفقط، إعادة طرح ذاك السؤال القديم–الجديد: هل هذه المقولة كانت بباعث علمي ومعرفي بحت؛ مصوّرة حقيقة ما لدى الأندلسيين من علوم ومعارف لا تخرج عما أبدعه المشارقة وأوجدوه؟ أم هي أسباب وبواعث أخرى ألبست رداء العلم، وجلباب المعرفة؟ وإن كان عقلا لا يمكن التسليم، بل والركون باطمئنان؛ أن يكون إبداع قرون ممتدة تقليدا واتّباعا، مما نفترض معه افتراضا، وكما هي طبائع العلوم والمعارف الناشئة؛ أن يكون التقليد مرحليا آنيا، قبل أن يستقرّ الأندلسيون على أسلوبهم وقالبهم الخاص؛ باعثه طبيعة مجتمعهم، وخصائص فكرهم، وربما كانت فكرة التقليد والتبعيّة كلّها صحيحة؛ لا لأنّ الأندلسيين قلّدوا حقيقة واتّبعوا على مدى تلك القرون الطويلة، ولكن لأنّ أدوات ذاك العصر كانت قاصرة عاجزة عن رؤية ما لديهم من إبداع وابتكار، وهو ما سنحاول إثباته من خلال جملة من النصوص الإبداعية والنقدية؛ تحليلا لها، واستنباط ما فيها من قيم وخصائص، وذلك بما أتاحه العصر الحاضر من أدوات وآليات جديدة، تختلف، ولا شك، عن تلك القديمة، التي كانت متاحة لأولئك العلماء والنقاد، وعلى أساسها وسموا ذاك الفكر بتلك الصفة، ومهما كانت نوايا وبواعث أصحابها؛ صحّة وصوابا، خطئا وبطلانا.

المبحث الأول: الخصومة من السياسة إلى الأدب

أعقب الصراع العسكري بين الدولتين الأموية والعباسية، والذي آلت نهايته إلى قيام حكم الثانية في مشرق العرب، وانبعاث الأولى في مغربهم، بعد أفولها في مشرقهم، صراع في السياسة وطريقة الحكم؛ فمع محاولة الأمويين المحافظة على دولتهم، ونمط حكمها، انفتح العباسيون على الأجناس الأخرى، وأعطوها من الحرية، وبلوغ المناصب العليا في الدولة، ما لم يكن يراود أخيلتهم، ويداعب أحلامهم على أيام بني أميّة، فإذا كان ملك بني العباس قد قام "بسواعد أبناء الفرس الأعاجم"[1]، كان الحكم في زمن الأمويّين "عربيا خالصا"[2]، ولم تكن خافية فيه تلك الصراعات السياسية بين الخلفاء، ولا نظرة الاستهتار في روايات أخبارهم، فقد رُوي عن هارون الرشيد (170 – 193هـ) مثلا؛ أنه قال لرجل من المغرب ليبدي له سعة ملك بني

العباس: "يقال: إنّ الدنيا بمثابة طائر ذنبه المغرب، فقال الرجل: صدقوا يا أمير المؤمنين، وإنه طاووس، فضحك أمير المؤمنين الرشيد، وتعجّب من سرعة جواب الرجل وانتصاره لقطره"[3].

وإن لم يكن هذا مستنكرا أو مستغربا في السياسة، ولا في أفعال الساسة الخصوم؛ نظرة الازدراء والاحتقار، والتقليل من شأن الخصوم والمناوئين، فمن باب أولى لا يستغرب أو يستنكر؛ حين تكون الدولة المُخاصِمة قد قامت على أنقاض الأخرى المُخاصَمة، مثلما لا يستغرب كذلك ولا يستنكر؛ طغيان نظرة الحكام، وآراء ولاة الأمر على الحياة عامة، وبتعبير عصرنا؛ هيمنة السياسة على مجالات الحياة الأخرى، والتأثير فيها، ومن هذا الباب جاءت – كما نرى – مقولة الصاحب بن عبّاد (ت385هـ)؛ حين قرأ كتاب العقد الفريد لصاحبه الأندلسي أحمد بن محمد بن عبد ربّه (ت328هـ)، فلم يزد على قوله مختصرا إنتاجا لا يستهان به: "هذه بضاعتنا ردّت إلينا"[4]، إذ لا يعقل في جالس على كرسي الولاية، الممثّل لخلفاء المشرق، وسياستهم، المناوئ لدولة الأمويين ونظامها، ولو كان ناقدا وأديبا، محسوبا على أهلهما؛ أن يرى في فكر مشع من مغرب العرب، مهما أوتي من القوّة والنضج؛ نفعا وقيمة، جدوى وفائدة، فكان في حكمه متناغما مع نغمة الخلفاء، غير بعيد عنها، ولكنّ الأغرب والأعجب؛ أن تظل الفكرة ذاتها، والنظرة عينها؛ حكم الخصم على خصمه، والسياسي الحاكم على معارضه، مسيطرة على أجيال من الفكر والعطاء، وعصور من الإبداع والإنتاج، رغم زوال الدولتين وذهابهما، ولم تبق إلا أطلال متناثرة شاهدة عليهما، وإبداع أدبيّ وفكريّ حيّ على خلودهما، مع ما أتاحته العصور المتعاقبة من أدوات وآليات جديدة، تختلف اختلافا كبيرا عن تلك التي كانت معتمدة قديما، تجعل حتمية إعادة السؤال السابق، والفرضية السابقة، ومن جديد، وأكثر من مرة؛ أكثر من ضرورة؛ إحقاقا لصدق تلك المقولة، أو إنصافا لفكر يستحق تقييما وقيمة أكثر من تلك الكلمات؛ هل هي حقا مقولة رجل حكم وسياسة، أم رجل فكر وأدب؟ وهل عطاء الأندلسيين على مدى تلك القرون الممتدة لا يتجاوز التكرار والاجترار، والتقليد والاتّباع؟ أم إنّ التقليد والاتّباع مرحلة حتمية في بداية تأسيس الدولة، ونشأة أدبها وفكرها، وككل العلوم والفنون لدى الأمم والشعوب الناشئة؟ ولعل استنطاق صور قديمة هناك؛ نقدية وإبداعية، بعد المثالين السابق ذكرهما، وقد كان واضحا فيهما الميل السياسي؛ من احتقار وازدراء، مثلما كان متجليا بأوّلهما ذلك الإحساس بالاعتزاز بالوطن، والافتخار بالانتساب إليه، وعند عامة الناس، فما بال خاصتهم، أنسب نهج يوطّئ لهذه الموازنة، ويعطي ملمحا عاما في بداية الحديث عن وجهتها.

المطلب الأول: مكانة الأدب الأندلسي في الأندلس

إنّ هذه الصور التي سنوردها؛ إبداعا ونقدا، تمثّل – بما فيها من ازدراء واحتقار – النظرة العامة للأندلسيين لأدبهم، وحكمهم عليه، قياسا بالآخر الوافد إليهم، وإن لم تخل الجزيرة من نظرات تقدير واحترام لإبداعها الفكري والأدبي، على قلّتها، ومحدودية أثرها؛ في إعلاء شأنه، ومكانة أهله، على عكس الأخرى؛

الكبيرة التأثير، الواسعة الانتشار، ولعل هذه النظرة الانتقاصية الإقصائية، التي جعلت أدبا مقدّما على آخر؛ احتكاما للمكان لا القيمة الفنية في النص؛ هي التي عانى منها مبدعو الجزيرة ونقادها أكثر من الأخرى القادمة من الشرق، والتي ربما وجدوا لها العذر والتمسوه، وهي ما جعلت الشعراء كما النقاد يضجّون منها ويشتكون، فمما رُوي في ذلك استنكارا للتقييم على أساس مكاني لا إبداعي قول ابن حزم (ت456هـ)[5]:

أَنَا الشَّمْسُ فِي جَوِّ الْعُلُومِ مُنِيرَةٌ وَلَكِنَّ عَيْبِي أَنَّ مَطْلَعِي الْغَرْبُ

وَلَوْ أَنَّنِي مِنْ جَانِبِ الشَّرْقِ طَالِعٌ لَجَدَّ عَلَى مَا ضَاعَ مِنْ ذِكْرِيَ النَّهْبُ

والموقف ذاته وقفه القاضي منذر بن سعيد (ت355هـ)؛ حين ألقى خطبة عند مقدم رسول ملك الروم، ختمها بالأبيات الآتية:

هَذَا الْمَقَالُ الَّذِي مَا عَابَهُ فَنَدُ لَكِنَّ صَاحِبَهُ أَزْرَى بِـهِ الْبَلَدُ

لَوْ كُنْتُ فِيهِمْ غَرِيبًا كُنْتُ مُطْرَفًا لَكِنَّنِي مِنْهُمْ فَاغْتَالَنِي النَّكَدُ

لَوْلاَ الْخِلاَفَةُ أَبْقَى اللَّهُ بَهْجَتَهَا مَا كُنْتُ أَبْقَى بِأَرْضٍ مَا بِهَا أَحَدُ

وقد كان المسند إليه إلقاء الخطبة أبا علي القالي (280 – 356هـ)، المحتفى به عند الحكم المستنصر (350 – 366هـ)، لكنه جَبُن كما تقول الرواية، ولم يطاوعه لسانه؛ عندما رأى المحفل العجيب، والجمهور الغفير، فاغتنم القاضي الفرصة، وأنشد الأبيات الماضية خاتما بها خطبته، التي نالت من الإعجاب ما نالت، وبقي ذكر ذلك اليوم محفوظا في تاريخ الأندلسيين[6].

ولا يكاد يختلف موقف النقاد عن المبدعين في رفض هذا التقديم والتأخير على أساس مكاني، دون إقامة جدوى واعتبار لما في النصوص من قيمة فنية إبداعية، فابن بسام (ت542هـ) صاحب الذخيرة يذكر في مقدمة كتابه هذه الحقيقة؛ حقيقة الاستحواذ الفكري على عقول الأندلسيين، وانبهارهم بما هو حادث في الشرق، فيقول: "إلا أنّ أهل هذا الأفق، أبوا إلا متابعة أهل الشرق، يرجعون إلى أخبارهم المعتادة، رجوع الحديث إلى قتادة، حتى لو نعق بتلك الآفاق غراب، أو طنّ بأقصى الشّام والعراق ذباب، لجثوا على هذا صنما، وتلوا ذلك كتابا محكما؛ وأخبارهم الباهرة، وأشعارهم السائرة، مرمى القصيّة، ومناخ الرذيّة لا يعمر بها جنان ولا خلد، ولا يُصَرَّفُ فيها لسان ولا يد. فغاظني منهم ذلك، وأنفت مما هنالك، وأخذت نفسي بجمع ما وجدت من حسنات دهري، وتتبّع محاسن بلدي وعصري، غيرة لهذا الأفق الغريب أن تعود بدوره أهلّة، وتصبح بحاره ثمادا مضمحلّة؛ مع كثرة أدبائه، ووفور علمائه؛ وقديما ضيّعوا العلم وأهله، ويا رب محسن مات إحسانه قبله؛ وليت شعري من قصر العلم على بعض الزمان، وخصّ أهل المشرق بالإحسان؟"[7].

ولا يتوقّف كلام الأندلسيين عند رفض هذا التمييز بين الأدبين، والتفرقة بين الفكرين، وإظهار إحساس الضعيف المقهور؛ يطلب الشفقة والرثاء، ونيل حقّ لا حقّ له فيه، وحظوة أدبية لا حظّ له منها، بل قدّموا

من الأدلّة والشواهد عن أحقّيتهم بتلك المكانة، وجدارتهم بها، ومن ذلك تلك المعارضات والمقايسات التي أقاموها، والتي لم تقتصر على رأي أو نص، بل حوتها كتب ومصنّفات مؤلّفة، مثلما رووا القصص التي تُظهر أنّ الضفة الأخرى على ازدرائها لإنتاج مبدعي الجزيرة الخضراء، لا تخلو مما يُبرز هذا الإنصاف والإحقاق، ويعطيهم مكانة ومنزلة أكثر مما هم عليه.

المطلب الثاني: مكانة الأدب الأندلسي في المشرق

وهذه الصور، على عكس الأولى، وخلاف ما يوحي به العنوان؛ محدودة الأثر، قليلة التأثير حينها، إن لم يكن منعدما في أصله، ولا يعطيها تلك القيمة إلا حقيقة هذا الأدب، ومكانة من صدرت منهم، ونزاهة من نقلوها عنهم، أما السائد في المشرق، والذائع المنتشر فيه؛ استصغار واحتقار للأدب الوافد عليهم، والذي لا يمثّل في أحسن أحواله إلا بضاعة مستعادة من مغرب العرب إلى مشرقهم، ومن بين هذه النصوص، بل ومن أكثرها شهرة، التي تُظهر إقرار الإبداع المشرقي بمكانة نظيره الأندلسي، ما رُوي عن المتنبي، والذي "على قلّة رضاه عن شعر أحد فإنه على ما ذكر عنه أنشد لجملة من شعراء الأندلس حتى أنشد قول ابن هذيل:

إِذَا حَبَسْتُ عَلَى قَلْبِي يَدِي بِيَدِي وَصِحْتُ فِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ وَاكَبِدِي
ضَجَّتْ كَوَاكِبُ لَيْلِي فِي مَطَالِعِهَا وَذَابَتْ الصَّخْرَةُ الصَّمَّاءُ مِنْ كَبَدِ

فقال أبو الطيّب: هذا أشعر أهل المغرب"[8].

كما أنّ بيتا واحدا لأبي المخشي يقول فيه:

هُمَا مَهَّدَا لِي الْعَيْشَ حَتىَّ كَأَنَّنِي خَفِيَّةُ رِفٍّ بَيْنَ قَادِمَتَيْ نَسْرِ

ردّ ابن هرمة عن الأندلس، وقد وصل إلى تيهرت، حين سمعه في جملة ما سمع من شعره[9].

ولا مجال في هذين الشاهدين لأيّ تأويل؛ لأنّ المنافسة بين المبدعين كانت شديدة على أبواب الخلفاء والأمراء، ولو كان للمتنبي وابن هرمة مطمع فيها، لما قصّرا عن طلب الجزيرة الخضراء لنيل عطايا وهدايا خلفائها وأمرائها، ولكن إدراك الشاعرين قوة إبداع شعرائها؛ جعل المتنبي يقرّ بقوّة قريحة ابن هذيل وشاعريته، مثلما دفع ابن هرمة للعودة، وقد قارب استشراف الجزيرة الخضراء.

وهذا الاعتراف لا يتوقّف على الشعراء والمبدعين، بل إنّ مصادر الأدب والنقد لتذكر صورا أخرى لنقاد الأندلس؛ تظهر مدى إصابتهم في نقد الشعر، وحسن النظر فيه، ولعل الصورة النقدية التي جمعت أبا تمام مع عثمان بن المثنى (ت273هـ) واحدة من تلك الصور، فيُروى أنّ أبا تمام أنشده شعره "الذي يقول فيه:

اَللَّهُ أَكْبَرُ جَاءَ أَكْبَرُ مَنْ مَشَى فَتَعَثَّرَتْ فِي كُنْهِهِ الأَوْهَامُ

وكان هذا البيت مبتدأ الشعر فقال له ابن المثنى: شعر حسن لولا أنه لا ابتداء له فوقرت في نفس حبيب وابتدأ الشعر بقوله:

دِمَنٌ أَلَمَّ بِهَا فَقَالَ سَلاَمُ كَمَا حَلَّ عُقْدَةَ صَبْرِهِ الإِلْمَامُ

ثم أنشده في اليوم الثاني الشعر بهذا الابتداء إلى إتمامه. فقال له ابن المثنى: أنت أشعر الناس. فعظم في نفس حبيب ثم لقيه في انصرافه وحبيب قد عظم قدره وجلّ خطره فكان يؤثره ويعرف له فضله"[10].

والقصة بعد ذلك تظهر السبب الذي "يحمل أبا تمام على الأخذ بملاحظة عثمان بن المثنى فيغيّر من شعره، فيجعل له ابتداء تبعا لمقياس حسن المطلع أو حسن الابتداء، الذي تشدّد به رواة الشعر من النقاد الذين كان أبو تمام يجري في طريق شعري غير طريقهم. أغلب الظن أنّ هذا الأندلسي كان على قدر من المكانة الأدبية والنقدية جعل أبا تمام يؤثره ويعرف فضله"[11]، كما يمكن أن نقدّم تأويلا آخر جعل أبا تمام يقبل بهذه النصيحة، رغم رفضه لنصائح مماثلة من نقاد مشارقة؛ يُشهد لهم بالعلم والمعرفة، وهو أنّ الملاحظة كانت متّجهة للنص، بعيدة عن التعصّب للعصر، والذي طالما عانى منه، مثلما عانى غيره، فأخذ بها، واتّخذ لقصيده مطلعا عملا بنصيحة الناقد الأندلسي.

وإذا كانت هذه الصورة النقدية قد جمعت بين مبدع مشرقي، وناقد أندلسي، فلربما وجدت من يؤوّلها أيضا؛ مبدع مشرقي ضجّ من تعصّب نقاد بلده للقديم، فرفض أحكامهم دون النظر لصحّتها أو خطئها، مقابلا تعصّبهم للعصور دون النظر للنصوص، بتعصّب ثان يرفض الأحكام تعصّبا ضدّ الأشخاص دون البحث في الآراء، وقبله من ناقد أندلسي متفتّح على النصوص، مقصر النظر فيها دون غيرها من الأزمان، وقد وجد فيه من الصحّة والصواب؛ حين أقصر نظره على الحكم، ولم يعقه تعصّب الشخص، بل ربما ساهم اعتداله وسماحته في تقبّله، والركون إليه، وربما قيل كذلك؛ هي مجاملة من مبدع لناقد كان أوّل من أدخل شعره للأندلس[12]، ولا يستبعد أن يكون ناقدا يبحث عن مكانة لدى مبدعي المشرق بعد احتقاره في موطنه، مثل استصغار المشارقة لشأن أدب بلده، فوجدها فرصة سانحة في إظهار علمه، واعتداله وتسامحه؛ في نقد النصوص، والنظر فيها، دون اعتبار للأعصار والأزمان، وليس مثل صراع القديم مع المحدث فرصة يمكن استغلالها لإظهار هذا العلم، والظفر بتلك المكانة النقدية في المشرق، ولدى محدثيه من المبدعين، وعند المعتدلين من نقاده، والتي توطّد حتما لمكانة أخرى في الأندلس؛ تحت وطئة ذاك التأثير النفسي، والاستلاب المعرفي، الذي يستحوذ على عقول الرعاة والرعية في الجزيرة الخضراء.

إنّ ما سبق ذكره قد يكون كله أو بعضه صحيحا، كما قد يكون جلّه أو جميعه خاطئا، إذ هي تأويلات وتفسيرات لحوادث ونصوص قديمة، تتساوى فيها حظوظ الصواب مثل حظوظ الخطإ، مادام لا يقين منها ينزع إلى إحدى الجهتين من التأويل والاستنطاق، لكن بماذا يمكن أن يؤوّل نقد القاضي منذر بن سعيد حين

وفوده على مصر، والتقائه بأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت338هـ)، وقد "حضر مجلسه في الإملاء، فأملى أبو جعفر في جملة ما أملى قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ هَلْ بِالشَّامِ عَيْنٌ حَزِينَةٌ تُبَكِّي عَلَى لَيْلَى لَعَلِّي أُعِينُهَا
قَدَ اسْلَمَهَا الْبَاكُونَ إلاَّ حَمَامَةً مُطَوَّقَةً بَاتَتْ وَبَاتَ قَرِينُهَا
تُجَاذِبُهَا أُخْرَى عَلَى خَيْزُرَانَةٍ يَكَادُ يُدَانِيهَا مِنَ الأَرْضِ لِينُهَا

فقال له منذر بن سعيد: أيها الشيخ، أعزّك الله، بات يصنعان ماذا؟ فقال أبو جعفر: فكيف تقول أنت؟ فقال له منذر: بَانَتْ وَبَانَ قَرِينُهَا. فاستبان أبو جعفر ما قال، وقال له: ارتفع، ولم يزل يرفعه حتى أدناه منه. وكان يعرف ذلك له بعد ذلك ويكرمه"[13].

إنّ جميع الصور الإبداعية والنقدية السابقة لا تنفي التبعية والتقليد، والذي لا يستنكر كمرحلة أولى في حياة الأفراد والجماعات، وآداب وعلوم الأمم والشعوب، كما لا تثبت الإبداع والابتكار، والتميّز والتفرّد للفكر الأندلسي، فكم وجدنا مقلّدا متّبعا لا يخلو من أبيات مفردة، وقصائد نادرة، ربما عُدمت عند من جلّ إبداعه متميّزا مبتكرا، والذي لا يُعدَم شيء فيه مقلّدا متّبعا، وهذه سنّة في العلوم والمعارف، مثلها مثل الآداب، ولو في مرحلتها الأولى، وإنما الذي يميّز أيّ فكر أو إبداع – كما نرى اجتهادا – هو تلك السمات العامة التي يختص بها، والتي تعدم في غيره، وإن شاركه سواه في شيء منها، اختصّ بأكثرها؛ لأنّ هذه السمات تنبع عادة من طبيعة المجتمع وخصائصه، وهي سمات لا يصل إليها الفكر الذي لم يخرج عن حالة التقليد والاتّباع، إذ لا يمكن للمتّبع غيره إلا أن يكرّر خصائص الأدب والفكر الذي يقلّده، مثل خصائص الشاعر أو الناقد الذي يقتفي أثره، وهذه السمات العامة هي التي يجب أن ننظر أوّلا فيها، من جملة ما يجب النظر فيه؛ من خلال النظر في الأدب والفكر المعبّر عنها، والمنطلق من المجتمع المتحلّي بها، وذلك حين الموازنة بين أيّ فكرين أو علمين، قبل الانتقال والنظر في سواها من الآراء والأفكار الأخرى.

المبحث الثاني: السمات والخصائص العامة للنقد الأندلسي والمشرقي

أودّ التنبيه إلى جملة من الملاحظات قبل الولوج للنظر في سمات النقدين وخصائصهما؛ والملاحظة الأولى تتعلّق بخطإ الموازنة بين النقدين قديما وحديثا، وكما نرى اجتهادا؛ إذ تمّ الحكم على النقد الأندلسي بالتبعية للمشرق من خلال جملة من الآراء والأحكام محدودة المجال في الإبداع والابتكار، فمما هو ملحوظ في ماهية العلوم والمعارف؛ أنّ هناك من تقبل بطبيعتها، والمرتبطة بطبيعة الحياة، ديمومة الإبداع والابتكار المتجدّد فيها، ومن ذلك تمثيلا؛ العلوم المتعلّقة بالطب البشري بتفرّعاته المختلفة على الخصوص، أو المرتبطة بالأحياء على العموم، إذ لا يلبث أن يطرأ الجديد فيها، مستدعيا فكرا ونظرا متماشيا وهذا الجديد الحادث بها، بعد أن صار لا يصلح لها الفكر والنظر القديم، أو يقصّر في علاجها، والإحاطة بها، وإن كان

الجديد بداهة قد بُني على القديم فيما يُعرف بتراكم العلوم والمعارف، مع وجود أخرى لا يكاد يضيف اللاحق فيها شيئا على ما قاله الأوّل السابق إليها، وانظر مثلا إلى بعض من العلوم والمعارف الشرعية؛ كتلك المتعلّقة بعلم القراءة والتجويد من ناحيته العلمية لا العملية، فلم يزل الأواخر، وعلى عقود ممتدة إلى يوم الناس هذا، يردّدون ما قاله واضعوه الأوائل، دون زيادة وإضافة فيه؛ نظرا لا تطبيقا؛ إذ الناحية العملية أخذت عن النبي – صلى الله عليه وسلّم – تبليغا عن ربه، ومنها تمّ استنباط تلك الأحكام، واستخراجها، كما لم تشذ عن القاعدة بعض القضايا النقدية في درسنا العربي القديم؛ كقضية اللفظ والمعنى، والمطبوع والمصنوع من الشعر مثلا؛ هل استطاع النقاد المتأخّرون تقديم إضافة على ما قاله المنظّرون من السابقين، إذ تكاد الآراء الدائرة في تلك القضايا تعود إلى النقاد المشارقة، والأوائل منهم، وفي زمن تأسيس الدولة الأندلسية، وحين استوت هذه الأخيرة حكما، ونضجت فكرا، لم يجد مفكّروها شيئا يمكن إضافته على تلك الآراء في توجّهاتها العامة الكبرى، مثلما لم يستطع حتى اللاحقون من أهل المشرق تقديم زيادة عليها، ولا يستثنى من ذلك سوى تلك الجزئيات التي ترتبط بطبيعة المجتمع وخصائصه، والمكفولة الزيادة فيها في كل زمن وعصر.

وثاني هذه الملاحظات؛ أنّ هذه السمات والخصائص التي نرسمها للنقدين؛ تمّ استنطاقها من نصوص وآراء نقاد كل دولة، وشهد بها خيرة النقاد في العصر الحديث، وليست سمات وخصائصا اتّفق عليها مفكّرو الدولتين، ثم نسجوا حولها تلك الآراء والأفكار، في حين انبثقت تلك الآراء والأفكار من طبيعة المجتمع وخصائصه؛ معبّرة عنه، وحاملة لمبادئه، ومترجمة لسماته، وبقصد، وربما دون قصد كما هي العادة، وهذا أمر لا يجب أن يستغرب أو يستنكر، فكثير من الآراء والأفكار في الدرس النقدي الحديث والمعاصر لا تتجاوز استنطاق تلك النصوص، وتقديم تأويلات لها، والخروج بأحكام منها، وربما تثبت بعد ذلك لزمن وتشيع، قبل أن يظهر خطأها، وينتفي صوابها، هذا إن لم تدفع في حينها بعدم صحة الرأي، وسلامة النظر، ونادرا ما يحظى رأي بالصواب المطلق، وينزل حكم القاعدة العامة، مادام اجتهاد البشر معرّضا في كل زمن للمراجعة والمدارسة، ومن منطلق أنّ الذي أبدعه لا يسلم من تهمة الهوى، وعلّة النقصان.

وثالث هذه الملاحظات؛ أنّنا ابتدأنا بسمات وخصائص النقد الأندلسي – كما هو العنوان – قبل المشرقي، ومثلما هو متن تلك السمات والخصائص؛ لأنّنا لم نحتكم إلى معيار الزمن في إسباق المشرق عن الأندلس؛ مكانا وعلما، وإنما إلى معيار الثبات والانتفاء، معيار الإيجاب والسلب لهذه المعايير في كلا النقدين بعد اطّلاعنا عليهما؛ فوجدنا أغلب هذه المعايير، إن لم تكن كلها، ثابتة عند النقاد الأندلسيين، منتفية عند المشرقيين، فإن لم تكن عند جميع نقاد الدولتين، كانت عند أغلبهم، ومما شاع ووُسم به الفكران الأدبيان، وإن كان تناول سمات النقدين سيتم معا في كل خاصية ومعيار واحد، مع وجوب التنبيه والإشارة

إلى تلك الدراسات التي رسمت خصائص للنقد العربي خلاف هذه الخصائص، ومن منطلق مختلف، وخاص أحيانا، وأحيانا أخرى من البحث في فنية النصوص، وجمالياتها، وهو ما دفعنا إلى وسمها بالعمومية، لا الخصوصية؛ بالبحث عنها في جزئية من جزئيات النصوص، وقضية من قضايا الأدب، وهذه السمات والخصائص هي:

المطلب الأول: سمة الاعتدال والإنصاف

لم أقرأ أو أسمع – على اطّلاعي – أنّ نقدا، أو فكرا ما، شاعت فيه سمة الاعتدال والإنصاف في تناول قضايا الأدب مثلما شاعت في النقد الأندلسي، وأصبحت علامة بارزة فيه، وسمة عامة له، فإن لم تكن عند جميع نقاده، كانت عند أغلبهم، وشهد له بها نقاد العصر الحديث؛ الغريب قبل القريب، وحتى ممن وصفوه بالسذاجة، فإحسان عباس رغم إطلاقه لتلك اللفظة واصفا بها بداية نشأته، لم ينكر قيامه على ركنين أساسيين؛ أحدهما الأخلاق[14]، وما تقتضيه من اعتدال وإنصاف؛ كأحد شروطها، وصفاتها، وإن كنا سنأتي على الركن الثاني فيما يأتي من خصائص وسمات، فإننا سنقسّم الأمثلة التي نوردها لهذه السمة على ثلاث صور؛ ننتقل من صورة أكبر إلى أخرى أصغر، ثم نوازنها بنظيرتها في المشرق، مقدّمين شاهدا واحدا أو أكثر على ذلك ما أمكن، إذ شواهد هذه الصور من الكثرة والعدد ما يتطلّب مصنّفا لوحده، وأوّل صورة وأكبرها، والشاهدة على تلك الخاصية من الاعتدال والإنصاف، والذي من مدلولاته المناقضة له؛ التعصّب والنفور؛ أنّ مصادر الأدب والنقد لم تذكر أنّ خصومة وقعت بين القديم والمحدث في النقد الأندلسي، بل يذكر النقاد في العصر الحديث ويقرّون أنهما "عاشا معا جنبا إلى جنب"[15]، رغم أنّ ذوق الأندلسيين وميلهم كان للمحدث دون القديم، وفي قصة عثمان بن المثنى السابقة الذكر ما يدلّ على هذا الحكم المعتدل المنصف، الذي ينظر إلى القيمة الفنية في جوهر النص دون غيره؛ شخصا أو عصرا، وربما كانت معاناة الأندلسيين في احتقار أدبهم وفكرهم إحدى البواعث التي خلقت هذه السمة في نقدهم.

ومن مقتضيات الاعتدال والإنصاف؛ عدم الإسراف في الأحكام النقدية التي تعالج الإبداع الأدبي، وفي هذه الصورة نجد أهمّ ما يميّز الأحكام النقدية التي أطلقت في الشعر؛ التثبّت وعدم التسرّع في اتّهام مبدع بالسرقة؛ اتّهاما مطلقا دون شاهد أو دليل، يقول ابن بسام: "وإذا ظفرت بمعنى حسن، أو وقفت على لفظ مستحسن؛ ذكرت من سبق إليه، وأشرت إلى من نقص عنه، أو زاد عليه؛ ولست أقول: أخذ هذا من هذا قولا مطلقا"[16]، ثم يقدّم شواهد تطبيقية كثيرة في مصنّفه على هذا الحكم النقدي؛ يصدّق فيها حسن التطبيق صواب التنظير؛ فقلّما يستخدم مصطلح السرقة قياسا بما استخدمه من مصطلحات أخرى، إلا ما ثبت يقينا مما لا ظنّ يدفعه، وشكّ يمنع الحكم بالقطع في سرقته، مستبدلين السرقة بالأخذ، الذي صار شائعا في نقدهم، بل وأكثر "هذه المصطلحات دورانا في أحكامهم"[17].

كما أنّ من مقتضيات هذه السمة؛ سمة الاعتدال والإنصاف؛ الاحتكام إلى العقل، وقواعد المنطق، فلم يقبلوا التوارد الذي يأخذ فيه الشاعر بعض اللفظ والمعنى، لا اللفظ بمعناه، ولم يتردّد النقاد في وصفه بالمكابرة المحضة، التي تتجاوز السرقة بما فيها من قبح وانتقاص، وذلك تعليقا على الأحكام التي تصف تناول المعنى بلفظه تواردا، يقول ابن بسام معقّبا على بيتي ابن بسام البغدادي بقول بديع الزمان (ت398هـ): "ولعمري ما هذه سرقة، إنما هي مكابرة محضة، وأحسب أنّ قائله لو سمع هذا لقال: هذه بضاعتنا ردّت إلينا"[18]، وقول بديع الزمان جاء تنبيها على الخوارزمي؛ في بيت أخذ وزنه، ومعناه، وبعض لفظه[19]، مثلما جاء تعقيب ابن بسام على بيتي البغدادي، ولكن بأغلب اللفظ وكل المعنى، وبشيء من التحوير الظاهر، وتوظيف المرادف البيّن، واستخدام التضاد الذي لا يخفى، والبيتان هما:

لاَ أَظْلِمُ اللَّيْلَ وَلاَ أَدَّعِي أَنَّ نُجُومَ اللَّيْلِ لَيْسَتْ تَغُورُ
لَيْلَى كَمَا شَاءَتْ فَإِنْ لَمْ تَجُدْ طَالَ وَإِنْ جَادَتْ فَلَيْلِي قَصِيرُ

نقلهما من قول علي بن الخليل على رأي ابن بسام:

لاَ أَظْلِمُ اللَّيْلَ وَلاَ أَدَّعِي أَنَّ نُجُومَ اللَّيْلِ لَيْسَتْ تَزُولُ
لَيْلَى كَمَا شَاءَتْ قَصِيرٌ إِذَا جَادَتْ وَإِنْ ضَنَّتْ فَلَيْلِي طَوِيلُ[20]

والتوارد الذي يقبله العقل عندهم، ويصح إطلاق هذا المصطلح عليه؛ هو قول ابن شرف، وما يشبهه من شواهد:

أَرَاكِ كَمَا يَرَى الْمُحْتَاجُ مَالاً وَقَدْ مَلَكَتْ عَلَيْهِ يَدُ الْبَخِيلِ

الذي توارد فيه مع قول ابن رشيق (ت456هـ):

وَالصُّبْحُ قَدْ مَطَلَ اللَّيْلُ الْعُيُونَ بِهِ كَأَنَّهُ حَاجَةٌ فِي كَفِّ ضِنِّينِ[21]

والشأو بعد ذلك بعيد؛ بين الحكم الأندلسي في التوارد، والحكم المشرقي، مثل بعد الفرق بين الشواهد التي أطلق عليها ذلك الحكم؛ فإذا كان النقد الأندلسي قد أوضح التوارد الذي يقبله، والآخر الذي يرفضه، وعدّه مكابرة محضة، فإنّ أشهر شاهد عند المشارقة؛ هو بيتا امرئ القيس وطرفة الشهيرين، والذي لم يغيّر فيه الأخير سوى حرف الروي، ونوع حروف القافية، لا القافية كما هو شائع، والمرفوض عقلا؛ حكما، ومصطلحا، وشاهدا عند الأندلسيين، وفي ذلك يقول ابن حزم: "وأما الذي لا أشك فيه وهو ممتنع في العقل، فاتّفاقهما في قصيدة بل في بيتين فصاعدا، والشعر نوع من أنواع الكلام، ولكل كلام تأليف ما. والذي ذكره المتكلّمون في الأشعار من الفصل الذي سمّوه الموارد وذكروا أنّ خواطر شعراء اتّفقت في عدّة أبيات فأحاديث مفتعلة لا تصح أصلا ولا تتّصل، وما هي إلا سراقات وغارات من بعض الشعراء على بعض"[22].

وبالمنطق نفسه؛ منطق العقل والإنصاف، وازن الأندلسيون بين مبدعي الدولتين، فحكموا – من خلال النص طبعا – بالتفوّق والفحولية، والإبداع والابتكار، والسبق والزيادة، لنص دون آخر، ودون نظر إلى قائله؛ قديم أو محدث، مشرقي أو مغربي، فكم وجدنا من نصوص تفوّق فيها المشارقة على الأندلسيين، وبغير عقدة من نقص، أو مقابلة تعصّب بتعصّب آخر، مثل الموازنة بين الإبداع المشرقي ذاته؛ في ترفّع عن مقابلة احتقار باحتقار، وازدراء بازدراء؛ إذ لم أجد، أو قلّ ما تجد، نصا نقديا مشرقيا ينظر في الإبداع الأندلسي قياسا إلى بعضه البعض، عكس ما حدث في الأندلس، وليس ذلك دلالة على ضعف الناقد الأندلسي، وتأثّره بالمشرق، كما قد يفسّره البعض، بل ربما عدّ ثقة في النفس، ويقينا بقوّة الفكر؛ كأحد وجوه هذا التأويل والتفسير، ومن هذه النصوص النقدية العديدة؛ الحكم للمتنبي في كثير من المواضع، منها قوله قياسا إلى قول ابن عبدون الأندلسي:

"هَفَتْ بِي وَالدُّجَى يَهْفُو حَشَاهُ كَمَا كَسَرَتْ عَلَى خُزَزٍ عُقَابُ

... وأما قوله: ((كَمَا كَسَرَتْ عَلَى خُزَزٍ عُقَابُ)) فما أولاه عليه بالعقاب، إذ نسخ لفظ أبي الطيب كما تراه، وقصّر أكثر مما شاء عن معناه، وهو:

يَهُزُّ الْجَيْشُ حَوْلَكَ جَانِبَيْهِ كَمَا نَفَضَتْ جَنَاحَيْهَا الْعُقَابُ"[23]

ونصرة المحدث المشرقي على القديم؛ نصرة لم تكد تراود خيال مبدعيه في يقظتهم، ولا أحلامهم في نومهم وسباتهم؛ لا تفوّقا عليهم، بل قبول موازنتهم بهم، وقرن أشعارهم إلى أشعارهم، وخصوصا في خصومة القديم مع المحدث، ومن ذلك تدليلا وتمثيلا على هذا الرفض في النقد المشرقي؛ طلب ابن مُناذر من أبي عبيدة (ت210هـ) ترك التعصّب في الاحتكام إلى العصر، وقصر النظر على النص؛ في الموازنة بين شعره، وشعر عدي بن زيد[24]، وهو موقف ناقضه الأندلسيون، وفكر خالفوه، وسيأتي الحديث والتدليل عليه في حينه.

مثلما لا نعدم نصوصا أوردوها، وقد تفوّق فيها الأندلسيون على المشارقة؛ قدماء ومحدثين، أو قاسموهم معانيهم، دون اتّهام النقاد لهم بالسرقة، أو ضيق مجال المعاني عليهم، فمما تفوّق فيه شعراؤهم على القدامى من المشارقة مثلا؛ أبيات ابن شهيد (ت426هـ)، والتي مطلعها: "وَلَمَّا تَمَلَّأَ مِنْ سُكْرِهِ..."، حيث استطاع فيها تناول معنى بيت امرئ القيس: "سَمَوْتُ إِلَيْهَا..."، وقد عجز عمر بن أبي ربيعة عن أخذه في بيته: "وَنَفَّضْتُ عَنِّي النَّوْمَ..."[25].

ومن دولتهم كذلك؛ يشارك أبو القاسم المنيشي امرأ القيس معناه:

"وَلَمَّا خَلَوْنَا وَرَقَّ الْكَلَامُ دَفَعْتُ بِكَفِّيَ فِي صَدْرِهَا

... قوله: ((وَلَمَّا خَلَوْنَا وَرَقَّ الْكَلَامُ))، من قول امرئ القيس:

وَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلاَمُنَا وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةٌ أَيَّ إِذْلاَلِ"[26]

وغير ذلك كثير، في موازنة إبداع محدثي الأندلس بالمشرقي القديم، مثل قياسه بنظيره المحدث، ومن الشواهد التي ضُربت له قول الغزال:

هَفَا بِهِ الْوَجْدُ فَلَوْ مِنْبَرٌ طَارَ لَوَافَى خَطْفَةَ الْكَوْكَبِ

والذي لم يقل إحسانا عن قول البحتري:

فَلَوَ اَنَّ مُشْتَاقًا تَكَلَّفَ غَيْرَ مَا فِي وُسْعِهِ لَسَعَى إِلَيْكَ الْمِنْبَرُ[27]

واحتكاما إلى العقل ومبادئه، والمنطق وقواعده كذلك؛ لم ير الأندلسيون معنى عقيما لا يمكن تناوله وأخذه، والزيادة عليه؛ بطرق الزيادة المختلفة؛ شكلا أو مضمونا، أو كليهما معا، فبيتا عنترة: "فَتَرَى الذُّبَابَ..."، ومثلهما لأبي نواس: "قَرَارَتُهَا كِسْرَى..."، والمعدودون عند الجاحظ (ت255هـ) من عقم المعاني التي لا يمكن أخذها، والتوليد منها، استطاع يوسف بن هارون الرمادي تناول المعاني جميعا لدى الشاعرين، لا معنى شاعر واحد، مما جعل ابن بسام يصفه بالغرابة، وذلك في أبياته التي مطلعها: "وَكَأْسٍ كَرِيقِ الإِلْفِ..."[28].

ولا يقتصر هذا التعاور للمعاني التي تحسب عقما على الأندلسيين وحدهم، بل إنّ من المشارقة من شارك أصحابها فيها، وإن لم يقر له نقادها بهذه المشاركة، وعابوا عليه هذا الأخذ، في حين أقرّ له الأندلسيون بحظ من الاختراع لا ينكر؛ في تناول ابن الرومي لبيتي عنترة السابقي الذكر في قوله: "وَغَرَّدَ رَبْعِيُّ الذُّبَابِ..." كما يرى القرطاجنّي (ت684هـ)؛ وذلك من خلال زيادته في جهة، والتقصير في أخرى، بعد أن نحا بهما نحوا آخر، وتلك الزيادة في جهة، والتقصير في الثانية؛ يصفح عن قائلها، بشرط أن لا يكون بين الجهتين تفاوت كبير[29].

فلا يدري، بعد ذلك، قارئ هذه الأحكام النقدية في الدولتين، وشواهدها في الفكرين، من أيهما يعجب؛ الاعتدال والإنصاف، وما يستلزمه من حضور العقل واتّزانه؛ فيغور في البحث عن المفقود، أم التعصّب وتقديس العصور، وما ينجم عنه من غياب العقل وروّيته؛ فيعمى عن رؤية الموجود، دع ازدراءه، واستصغار شأنه، فلا يعيي فكره في النظر فيه، وتحديد ما به من حسن أو قبح، وجيّد أو رديء، وهذا ما أوقع النقاد المشارقة في تلك الأحكام القاصرة، رغم ذاك الجيل المبدع، وعلى مدى عقود طويلة من الإبداع والإنتاج الفكري، بقدر ما حفظ نقاد الأندلس، وجعل أحكامهم أكثر نضجا وعقلانية؛ على قصر زمنهم قياسا إلى نظرائهم، فلم يبخسوا محدثي المشرق حقهم؛ موازنة بالقدماء، أو قياسا إلى شعراء الجزيرة الخضراء، مثلما لم يقعوا ضحايا عقدة احتقار أدبهم قياسا بالوافد عليه؛ قديمه ومحدثه، ومما ذكرناه من أمثلة وشواهد تدليلا لا إحصاء؛ دلالة على حضور العقل في النظر إلى النصوص الأدبية والفكرية، والبعد أو عدم الاعتداد بما هو

خارجها، ولو كانت صراعات بين الأنظمة والسلط، وخصومات بين الأمم والشعوب، فلا قيمة أو أثر لها على تقييم النصوص وتقويمها، إلا إن كان أثرها واضحا في النص الإبداعي، جليا فيه.

إنّ هذه السمة؛ سمة الاعتدال والإنصاف، وبهذا العموم والشيوع، لا تكاد توجد في أيّ نقد كان؛ قدم أم حدث، شرق أم غرب، وأكاد أجزم – على اطّلاعي ومعرفتي – أنها صفة سبق إليها الأندلسيون، وتميّز بها فكرهم النقدي، وارتبطت به، وصارت إحدى خصائصه وسماته، ولأننا في باب الموازنة؛ سأذكر صورا متتابعة، وعلى الترتيب السابق ذاته ما أمكن، وإن كنا قد أشرنا إلى شيء من المواقف النقدية المشرقية، في تضاعيف الحديث عن المواقف النقدية الأندلسية، وكل ذلك ليرى القارئ صدق ما أرى وأقول، أو خطأ ما نزعم وندّعي.

وإذ نبتدئ بالسمة الأولى التي يتطلّبها الاعتدال، لا يكاد يخفى على أيّ مطّلع، ولو كان حظّه في النقد المشرقي ضئيلا؛ أن يلحظ ذاك التعصّب لعصر دون آخر، وجعله مقياس الفحولية، وسبب القبول والرواية، وقد كان أساس نشأة الخصومة بين القدماء والمحدثين، ولعل مقولة أبي عمرو بن العلاء (ت159هـ) في الأخطل قد سنّت مبكّرا لهذه الوجهة؛ إذ جعل إدراكه ليوم واحد من الجاهلية؛ شافعا لرواية شعره، والاستشهاد به، على يقينه – ويقيننا معه – أنّ يوما واحدا لن يحدث أيّ تغيير في الإنسان؛ شكلا أو جوهرا، فكرا أو لسانا، لولا ذاك التعصّب للعصر لا النص، فيقول: "لو أدرك يوما واحدا من الجاهلية ما قدّمت عليه أحدا"[30]، وهو المذهب ذاته الذي اتّبعه من جايله، أو جاء بعده، وعُرف بمصطلح التعصّب للقديم، وشاع في كتب الأوّلين والمتأخّرين؛ فوُسم القديم بالطبع، وغيره بالتكلّف، وإتيان فحوله على كل المعاني، حتى لم يبقوا للمتأخّرين إلا شيئا قليلا مزهودا فيه، ومن تلك النصوص المروية عن هذا التعصّب لأدب دون آخر، احتكاما إلى مقياس العصر لا الفنية في النص؛ قول ابن الأعرابي (ت231هـ)، الذي أعجب بأرجوزة أبي تمام التي مطلعها:

وَعَاذِلٍ عَذَلْتُهُ فِي عَذْلِهِ فَظَنَّ أَنِّي جَاهِلٌ مِنْ جَهْلِهِ

ثم ردّة فعله تجاهها؛ إذ أمر القارئ بالتمزيق ما إن علم صاحبها[31]، أو إعلانه حين سمع شعرا لأبي نواس واستحسنه: "ولكن القديم أحبّ إليّ"[32]، دون تبرير لهذا الحب والميل له.

ومما جاء في النقد المشرقي كذلك، وما فيه يدعو للغرابة والعجب أيضا، إذ إنّ العقل السليم لا يقبله، ولا يسلّم به؛ اتّهام كل النصوص بالسرقة من القديم، والأخذ منه؛ ما فعله حماد الراوية (ت155هـ) بالشعراء، وفي حضرة الوليد بن يزيد (125 – 126هـ)؛ إذ أخرج أغلب أبيات قصائدهم التي أنشدت مسروقة[33]، فيصير مع هذا اتّهام شاعر بالسرقة في كل شعره، وتبرئة آخر من الأخذ في كامل أدبه؛ أمرا غير مستغرب أو مستنكر في هذه المرحلة من النقد، إن قيس بالخبر السابق، يقول الأصمعي (ت216هـ) موازنا بين شعر

الفرزدق وجرير: "تسعة أعشار شعر الفرزدق سرقة، وكان يكابر. وأما جرير فما علمته سرق إلا نصف بيت"[34].

ولعل صورة التماس العذر، والبحث عنه في بيتي امرئ القيس وطرفة، كما يقول أبو عمرو بن العلاء حين سئل عن ذلك: "تلك عقول رجال، توافت على ألسنتها"[35]، وتقبّلها ممن جاء بعده، وفي القديم دون المحدث، وللعصر المُقدَّم دون الآخر المُؤخَّر، والذي لا شك أنه لم يصل – وإن سرق مبدعوه – لذاك التوافق العجيب بين البيتين؛ أجلى صورة عن العقل حين يغيب تحت وطئة التعصّب الشديد، ومهما كان السبب والتبرير، والذي لن يكون – يقينا – في دائرة مبادئ العقل، وقواعد المنطق، وهذا الأمر لا يقتصر على النقاد الأوائل، فربما تغيّر الحياة السريع على ما ألفوه عذرا يلتمس للبعض دون الآخر، وفي بعض الأحكام دون الأخرى، إذ إنّ النقد المتأخّر عنهم لم يسلم من داء التعصّب لشاعر دون آخر؛ فوصف بالطبع، وقوّة القريحة، والسلامة من السرقة، أو قلّتها في شعره إن وجدت، وقياسا إلى سواه... وفي الخصومة التي نشأت حول الطائيين خير صورة لهذا السجال، وما المتنبي عنهما ببعيد.

فإذا كان الحال هكذا في الدولة نفسها، والفكر ذاته؛ في الموازنة بين نصوص مبدعيها؛ قياسا إلى القديم، أو ربط المحدث بالمحدث، فلا مطمع بعد ذلك أن يرى نقادها في غيرهم شيئا ذا بال يذكر، وإليه بأيّ منظار للنقد ينظر!

المطلب الثاني: سمة الأخلاق

إذا كانت سمة الاعتدال لا تنعدم في النقد العربي الحديث مثلا؛ نظرة احترام من المشارقة للنص الإبداعي والفكري المغربي، ولو عند عدد محدود، فإنّ الأمر ذاته في النقد المشرقي قديما؛ وعند ناقد دون آخر، سواء تقييما للنصوص المشرقية المحدثة، أو الأندلسية الوافدة، مثلما انتفى التعصّب للعصر عند البعض الآخر، وإن كان الغالب الأعم قد عرف شيئا منه؛ قلّ أو كثر؛ أتاح له النظر فيه، أو الإشاحة عنه، بمقدار حظّه ونصيبه من ذلك التعصّب للعصر وتقديسه، ومن الحالات النادرة – والتي لا يقاس عليها – أن تجد ناقدا سلم منه في كثير من آرائه الفكرية والنقدية، وهذه حالات – كما قلنا – نادرة، وأحيانا شاذة، ولا يمكن أن تكون مذهبا عاما، وقاعدة شاملة، وإنما ترسم القواعد والمبادئ الكبرى على الغالب الأعم، والشائع المنتشر، فإنّ ركن الأخلاق، ومراعاتها في النقد والإبداع، تكاد تكون سمة أندلسية خالصة، ولم يكن عند ناقد واحد، أو شاعر واحد، فهو أحد ركني النقد اللذين أقيم عليهما[36]، وإن حدث الخروج عنه؛ فكرا وإبداعا، تمّ استنكاره، والتنبيه عليه، بدءا من المصطلح الذي وظّفوه عن تداول المعاني؛ فقد شاع في نقدهم مصطلح الأخذ توصيفا لتعاور المعاني وتداولها كما ذكرنا آنفا، عادلين عن توظيف السرقة، إلا إن ثبت الأخذ الواضح الذي لا مناص من توصيفه بهذه الصفة، ولعل في كلام ابن بسام السابق خير دليل من جهتين؛ رفضه

الإطلاق العام للسرقة، والحرص على التثبّت في نسبة المعاني لشاعر دون آخر تنظيرا، ثم تشفيع نظرته تطبيقا؛ ففي مصنّفه الذي عالج الأخذ الأدبي، وهو أهم قضية نقدية ظفرت باهتمامه قياسا إلى سواها من القضايا الأخرى الشائعة في عصره، لم يكد يذكر – كم رأيت – مصطلح السرقة إلا قليلا، وفي حالات نادرة واضحة، قياسا بما وظّفه من مصطلحات أدبية أخرى لتعاور المعاني بين المبدعين.

وعند النظر في المعاني والألفاظ المتداولة بين الشعراء؛ لا يستنكرون هذا التداول مطلقا، أو يقبلوه دون قيد أو شرط، وإنما يستحسن في مواضع، ويوظّف له ما يناسبه من مصطلح، ولا يحمد في أخرى، ويطلق عليه ما يوائمه من لفظ، إلا في موضعين اثنين، فإنهم ينكرون هذا التوظيف باتّفاق؛ الموضع الذي يوظّف فيه القرآن الكريم، ومهما كان سبب هذا التوظيف، أو نوعه وشكله؛ باللفظ والمعنى، أو بشيء منهما، ظاهرا أو خفيا، ومن ذلك تعقيب ابن بسام على جملة من الشعراء – مشارقة وأندلسيين – في تضمينهم آي الذكر الحكيم في أشعارهم؛ كالقسطلّي، والمعرّي، والمنفتل، وغيرهم، فيقول مثلا عن بيت للقسطلّي ضمّنه شيئا من القرآن الكريم: "وهذا البيت من لفظ القرآن العزيز، وقد أقدمت على مثل هذا جماعة من الشعراء من محدثين وقدماء؛ فمن غال متسوّر، ومن آخذ معتذر"[37]، وفي موضع آخر ينبّه على هذا المذهب الضال الذي سلكه المنفتل في أحد أبياته فيقول: "ومن آخر من ركب هذا الأسلوب في مكابرة الحقائق، وأضلّ من ذهب هذا المذهب الغريب، من الاجتراء على الخلق والخالق، المنفتل بقوله:

وَقَدْ كَانَ مُوسَى خَائِفًا مُتَرَقِّبًا فَقِيرًا وَآمَنْتَ الْمَخَافَةَ وَالْفَقْرَا"[38]

فإذا كانت آي القرآن الكريم "التي هي من خاص الخاص لفظا ومعنى عُدَّ تناولها أخذا على أيّ من الجانبين"[39]، فإنّ الأحكام في باب الحديث لا تختلف بين ناقد وآخر وحسب، "بل تتذبذب الأحكام وتتباين حتى عند الناقد الواحد"[40]؛ فإذ يرفضه في موضع، يقبله في آخر، ولعل ذلك عائد إلى طريقة التوظيف، ومكانها، وربما حتى الغاية منها، ومما جاء في مصادرهم من أمثلة؛ قوله صلى الله عليه وسلم: "«لَوْ بَغَى جَبَلٌ عَلَى جَبَلٍ، لَدُكَّ الْبَاغِي مِنْهُمَا». أخذه الشاعر فقال:

وَلَوْ بَغَى جَبَلٌ يَوْمًا عَلَى جَبَلٍ لَدُكَّ مِنْهُ أَعَالِيهِ وَأَسْفَلُهُ"[41]

وقول أبي حفص:

"يَقُودُ امْرَءًا طَبْعٌ إِلَى عُلْمِ شَكْلِهِ كَمَا انْمَازَتِ الأَرْوَاحُ وَهْيَ جُنُودُ

[يعقّب عليه ابن بسام دون أن يصفه بالأخذ] وهذا المصراع الأخير، إلى معنى الحديث يشير: «قُلُوبُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْنَادٌ مُجَنَّدَةٌ، مَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ»"[42].

وليس من تفسير لهذا الرفض المطلق في موضع؛ مهما كان نوع التوظيف للنص الديني، والتذبذب فيه في موضع ثان؛ حسب طريقة التوظيف، كما هو واضح من النصوص، والقصد منه تأويلا لأخرى؛ سوى

نقد أخلاقي، يعبّر عن مجتمع محافظ، يأبى أن يكون الكلام المقدّس موضع أيّ تأويل أو تحريف، فأبواب المعاني كثيرة إن شاء المبدعون طرقها، والاستفادة منها، ولا يمكن أن يكون مصدر التشريع والعبادة واحدا منها.

وإذ تتّفق الأحكام في رفض توظيف شطر من النص الديني، وهو القرآن الكريم، وتتذبذب في الشطر الثاني، وهو الحديث النبوي الشريف، تعود وتتّفق في ذلك الرفض في موضع آخر، ولا تجد ذلك الاتّفاق في هذا الرفض والاستنكار سوى في هذين الموضعين؛ القرآن الكريم، إلى جانب النفور من الفلسفة عموما؛ نصا منثورا، أو معنى منظوما، لا عند الخاصة – ظاهرا خوفا من العامة – وحسب، بل كذلك العامة من الناس[43]؛ لما تحويه من معان إلحادية، وأفكار شاذة ضلالية، ولذلك أجمعوا – عامة وخاصة – على تسفيهها، وعدم القبول بها. يعلّق ابن بسام على أبيات للسميسر:

"يَا لَيْتَنَا لَمْ نَكُ مِنْ آدَمٍ أَوْرَطَنَا فِي شَبَهِ الأَسْرِ
إِنْ كَانَ قَدْ أَخْرَجَهُ ذَنْبُهُ فَمَالَنَا نُشْرَكُ فِي الأَمْرِ؟!

والسميسر في هذا الكلام ممن أخذ الغلوّ بالتقليد، ونادى الحكمة من مكان بعيد، صرّح عن عمى بصيرته، ونشر مطويّ سريرته، في غير معنى بديع، ولا لفظ مطبوع، ولعله أراد أن يتبع أبا العلاء، فيما كان ينظمه من سخيف الآراء ويا بعد ما بين النجوم والحصباء، وهبه ساواه في قصر باعه، وضيق ذراعه، أين هو من حسن إبداعه، ولطف اختراعه؟"[44].

وفي موضع آخر، من مواضع غير قليلة، يورد أبياتا لابن سوار، ثم يعلّق على ما فيها من معان فلسفية، متناولا المتنبي وأبا العلاء المعرّي؛ كأشهر من عُرفا بتوظيف هذا النوع منها في قصائدهما، فيقول: "وإني لأعجب من أبي الطيّب، على سعة نفسه، وذكاء قبسه، فإنه أطال قرع هذا الباب، والتّمرّس بهذه الأسباب، وكذلك المعرّي: كثر به انتزاعه، وطال إليه إيضاعه، حتى قال فيه أعداؤه وأشياعه، وحسبك من شرّ سماعه، وإلى الله مآله، وعليه سؤاله"[45].

والجميل في تعاطي النقد الأندلسي مع المعاني الفلسفية في الشعر، وتوظيف الأفكار الإلحادية فيه؛ أنه يقصر النظر على النص، دون تجاوزه لصاحب النص، فالنص السابق لم يُتّهم صاحبه بالإلحاد، ولم يُرم بالضلالة، وإنما نُبّه إلى ضلال المنهج، وعدم إضافة أيّ قيمة فنية للنصوص التي تُوظَّف فيها تلك المعاني والأفكار، وإن جاء بشيء من التقريع والتعيير؛ لما في تلك المعاني من قبح الشذوذ، واتّباع لأبي العلاء فيما أساء، دون ما أحسن فيه، مع تصريح بما قيل هناك في النقد المشرقي، وتلميح بمحتوى ما قيل، دون توضيح، متبرّئا منه، ومن الاشتراك فيه، موكلا إلى الخالق أمر الخلق ومآلهم؛ فكر وقول يثبت ما سبق في الضفة النقدية الأندلسية، ودون سواها من الضفف النقدية الأخرى، وإن شاركتها اللغة والدين.

إنّ مراعاة المبدإ الخلقي في النقد، والحفاظ عليه، والذي كان قد احتذاه في نقد ابن سوار، ومن سلك مسلكه من المحدثين، مبرّرا مذهبهم بضيق منهج الصواب عنهم، وافتقارهم إلى ما راق من كلام العرب، قبل تعريجه على أبي الطيّب المتنبي، وأبي العلاء المعرّي، وتعجّبه منهما؛ في طرقهما لهذا الباب، وطول الوقوف عنده، رغم ما أوتيا من حظ عظيم في إبداع المعاني واختراعها، وملمّحا دون تصريح إلى ما قاله الأعداء والأشياع سواسية في المعرّي[46]، ورغم معرفته بتلك المعاني والأفكار في شعريهما، واطّلاعه عليها، وكغيرهما من الشعراء الآخرين، لم يبح له هذا المنهج الخلقي – إن صحّت هذه التسمية – أن يرمي أحدا بالكفر، أو يتّهمه بالزندقة والإلحاد.

ولأنّ الشرع حرّم السكر، ولم يبحه، يكون الدين حاضرا في قصيدهم، ونقدهم، يقول ابن حزم معرّضا بأصحاب المقدّمات الخمرية[47]:

خَلِّ هَذَا وَبَادِرِ الدَّهْرَ وَارْحَلِ فِي رِيَاضِ الرُّبَى مُطِيَّ الْقِفَارِ
وَاحْدُهَا بِالْبَدِيعِ مِنْ نَغَمَاتِ الْعُ ودِ كَيْمَا تُحِثَّ بِالْمِزْمَارِ
إِنَّ خَيْرًا مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى الدَّا رِ وُقُوفُ الْبَنَانِ بِالأَوْتَارِ

ثم يصرّح بما لمّح به، مستعيذا بالله من معصيته، والخروج على دينه: "ومعاذ الله أن يكون نسيان ما درس لنا طبعا، ومعصية الله بشرب الرّاح لنا خلقا، وكساد الهمّة لنا صفة"[48].

إنّ هذا الرفض لتوظيف آي القرآن الكريم في الشعر، والحفاظ على قداسته، مثل رفض المعاني الفلسفية والإلحادية، واستنكار الوقوف على الحانات، وقولا لا فعلا، يدلّ دلالة قاطعة على ما بلغه المجتمع من محافظة، وإقامة شأن عظيم لركن الأخلاق فيه، حتى صار يستنكر سوء الخلق في القول، بلْه الفعل، وإن كان فنا في واديه يهيم المبدعون، وهم – شرعا – لا يؤاخذون على ما يقولون، مادام القول لم يصدّقه الفعل ويقرّه.

وعلى الضفة الأخرى؛ لن تعدم النصوص والمواقف التي تنبئ عن عدم إقامة أيّ شأن لركن الأخلاق في النقد أو الإبداع، فالسجال النقدي بين القديم والمحدث تحوّل إلى خصومة، لم يستعفف النقاد فيها عن استخدام اللفظ النابي؛ كالسرقة أشهر المصطلحات، وعنوان ذاك السجال، بحق وبغير حق، والشواهد في ذلك من الكثرة ما يغني عن الذكر والتمثيل، وقد سلف شيء منها؛ أخرج أدب عصر بأكمله مسروقا، ونتاج شاعر بأجمعه مأخوذا، بل وصل الأمر – انتفاء للخلق وأدب الحوار – أن يرمي ناقد؛ هو خلف الأحمر (ت180هـ)، صفحة مملوءة مرقا على ابن مُناذر؛ لأنه طلب منه – وحسب – قياس شعره إلى أشعار القدامى[49]!

أما توظيف آي القرآن الكريم، وكلام النبوّة الشريف، فلم أجد استنكارا ورفضا له، وإنما يؤخذ كغيره من المعاني الأخرى؛ باحتكامه إلى القواعد والأحكام ذاتها، ثم ينزل عليه بعد ذلك المصطلح الذي يلائم ذاك الحكم، أو تلك القاعدة؛ على حسب توظيفه، وفنّيته في الاستخدام، ومن ذلك تعقيب الجرجاني عبد القاهر (ت471هـ) على قول المتنبي:

"وَكُلُّ امْرِئٍ يُولِي الْجَمِيلَ مُحَبَّبُ

[فقال:] صريح معنى ليس للشعر في جوهره وذاته نصيب، وإنما له ما يلبسه من اللفظ، ويكسوه من العبارة، وكيفية التأدية من الاختصار وخلافه، والكشف أو ضدّه، وأصله قول النبي صلى الله عليه وسلم: «جُبِلَتِ الْقُلُوبُ عَلَى حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا»، أو وصفه بمصطلح صريح كقول ابن المعتز (247 – 296هـ) في بيت أبي تمام:

جَلاَ ظُلُمَاتِ الظُّلْمِ عَنْ وَجْهِ أُمَّةٍ أَضَاءَ لَهَا مِنْ كَوْكَبِ الْحَقِّ آفِلُهْ

أنه مسروق من قوله صلى الله عليه وسلم: «الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ»[50].

وفي أحسن الأحوال لا يتجاوزون التنبيه الليّن على ذلك، مع إعجاب لا يخفى، كما في أبيات أبي تمام التي يروي الصولي (ت335هـ) قصّتها، فيقول: "حدّثنا محمد بن إسحاق النحوي قال، حدّثنا أبو العيناء عن علي بن محمد الجرجاني قال: اجتمعنا بباب عبد الله بن طاهر من بين شاعر وزائر، ومعنا أبو تمام، فحجبنا أياما، فكتب إليه أبو تمام:

أَيُّهَذَا الْعَزِيزُ قَدْ مَسَّنَا الضُّرُّ جَمِيعًا وَأَهْلُنَا أَشْتَاتُ

وَلَنَا فِي الرِّحَالِ شَيْخٌ كَبِيرٌ وَلَدَيْنَا بِضَاعَةٌ مُزْجَاةُ

قَلَّ طُلاَّبُهَا فَأَضْحَتْ خَسَارًا فَتِجَارَاتُنَا بِهَا تُرَّهَاتُ

فَاحْتَسِبْ أَجْرَنَا وَأَوْفِ لَنَا الْكَيْ لَ وَصَدِّقْ فَإِنَّنَا أَمْوَاتُ

فضحك عبد الله لما قرأ الشعر، وقال: قولوا لأبي تمام لا تعاود مثل هذا الشعر، فإن القرآن أجلّ من أن يستعار شيء من ألفاظه للشعر"[51].

فلا تدري هذا النهي عن استعارة ألفاظ القرآن الكريم؛ إجلالا للكتاب المقدّس، أم لعدم صلاحية هذه الاستعارة؛ لظهورها، وعدم خفائها، مثل الأخذ من المصادر الأخرى.

وفي شواهد أخرى؛ تُوظّف آي القرآن لفظا ومعنى، أو شيء من معانيه وألفاظه، وفي مواضع يعجز المرء عن التفكير في وضعها ذاك الموضع، بل ويعجب كيف بلغ استهتار الشاعر حدّ توظيفها فيما لا يليق بقداستها، وقداسة قائلها، ودون شعور بإثم، أو حرج من المجتمع الذي ينتسب لدين ذاك الكتاب، والذي نظم الشاعر له ذاك القصيد. يقول أبو نواس[52]:

وَفِتْيَةٍ فِي مَجْلِسٍ وُجُوهُهُمْ رَيْحَانُهُمْ قَدْ عَدِمُوا التَّثْقِيلاَ
دَانِيَةً عَلَيْهِمُ ظِلاَلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلاَ

وفي توظيف ثان؛ يُروى عنه أنه "سمع صبيا يقرأ فقال: في مثل هذا تجيء صفة الخمر حسنة ثم قال:

وَسَيَّارَةٍ ضَلُّوا عَنِ الْقَصْدِ بَعْدَمَا تَرَادَفَهُمْ جُنْحٌ مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمُ
فَلاَحَتْ لَهُمْ مِنَّا عَلَى النَّأْيِ قَهْوَةٌ كَأَنَّ سَنَاهَا ضَوْءُ نَارٍ تَضَرَّمُ
إِذَا مَا حَسَوْنَاهَا أَنَاخُوا مَكَانَهُمْ فَإِنْ مُزِجَتْ حَثُّوا الرِّكَابَ وَيَمَّمُوا"[53]

والأعجب من هذا التوظيف لمبدع شاع عنه – كما هي بعض الروايات – عدم إقامة أيّ شأن لحل أو حرمة، وأمر أو نهي، الأعجب منه؛ عدم وجود أيّ تعقيب من الإمامين؛ أبو بكر الباقلاني (ت403هـ) صاحب الإعجاز، والحسين الطيبي (ت743هـ) واضع التبيان، كما فعل ابن بسام، وفي توظيف لا يخالف شرعا، ولا يجافي عرفا، أو يُرمى بسوء ونقيصة إن قُرن إلى توظيف أبي نواس، وقيس به.

وعندما وقف النقد المشرقي ونقاده على المعاني الفلسفية موظّفة في الشعر، وما أكثرها في المحدث منه، وخصوصا عند أبي تمام والمتنبي، لم يستنكروها من جهة الدين، أو يرفضوها بسبب الخلق، بل لأنّ العرب لم تعرفها في كلامها، ولم تكن مذهبها في أشعارها، فلو ألحد العرب وفلسفوا الشعر؛ لقبلوا بوجود المعاني الإلحادية والفلسفية فيه، ومثل ذلك إنكارهم للمقدّمات الخمرية التي خرج فيها المبدعون من المحدثين عن نهج الأوائل في افتتاح القصيد، فذكروا ما لم يذكروه أو يعرفوه، لا لأنّ الخمر محرّم شرعا، منهي عنه في جماعة المسلمين، بل لأن قائله "ليس على طريق الشعراء"[54].

المطلب الثالث: سمة الهدف الواحد (الغاية العامة)

وهذه السمة وإن انعدمت في كثير من الآداب، ووجدت في أخرى؛ قديما أو حديثا، فربما فرضها وضع سياسي خاص، ومذهب فكري معيّن، ينضوي الجميع تحت رايته جبرا أو اختيارا؛ لنشر أفكاره، والدفاع عن مبادئه، وكثيرا ما يكون الخصوم أعداء له، ومن أمم مخالفة لسانا ودينا، وما إن يتلاشى المذهب ويزول، أو تتغيّر وجهة السياسة ومصالحها، حتى يتلاشى ذلك العقد الذي يجمع تلك الأقلام الكثيرة، وربما كان اجتماعها جبرا كما نرى في العصر الحديث، وفي الأنظمة الاستبدادية الشمولية فيه، بينما في الوضع الأندلسي، وعلى ما وُجد في الدولة من حرية في الرأي والعبادة؛ كفلها الدين قبل نظام الحكم، كان أهمّ ما يميّز أدبها وفكرها أمران؛ أوّلهما: جعل الدفاع عن الأندلس؛ أدبا وفكرا، تراثا وثقافة، أحد ركني الفكر الأندلسي[55]، وثانيهما، وهو ما يستلزمه الأمر الأوّل ضرورة ويتطلّبه: اجتماع مفكّري الأندلس ومبدعيها

تحت هذه الراية اختيارا لا جبرا، ولقرون ممتدة، ودون الارتباط بتوجّه معيّن، أو الانضواء تحت راية الخلافة المناوئة للحكم العباسي، والتي كثيرا ما كان خلفاؤها يحتفون بالمشارقة، ويقدّمونهم على الأندلسيين، كما رأينا مع أبي علي القالي على عهد الحكم المستنصر، رغم عدم إغفالهم تشجيع الشعراء والأدباء من أهل البلد، وتحفيزهم، ومن أجل ضمان نجاح هذا الموقف الدفاعي عن تراث الأندلس وفكرها، وجعله غاية كبرى ينضوي تحتها آلاف المبدعين والنقاد، ولأزمنة مديدة، أحدث الأندلسيون أساليب جديدة لتحقيقه، ووسائل مستحدثة لتجسيده، ولم يبقوا الأمر خيالا منسوجا في الأوهام، وحرقة تفتّت القلوب والأكباد، يبكونها في شعرهم ونثرهم، ويندبونها في أدبهم ونقدهم، ومن ذلك ما فعله ابن حزم، وابن شهيد، فقد اتّجهت "عنايتهما إلى خلق مدرسة أدبية أندلسية ذات سمات محدّدة لمحاولة الوقوف أمام الاتّجاهات الأدبية البغدادية"[56]، وأُلّفت تحت لواء هذه المدرسة جملة من الكتب؛ ككتابي حانوت عطّار، ورسالة التوابع والزوابع لابن شهيد، وقد ضاع الأوّل، وبقيت نتفا منه في ذخيرة ابن بسام، وجذوة الحميدي (ت488هـ)، بينما وصل إلينا الثاني، إضافة إلى طوق الحمامة لابن حزم، والذخيرة لابن بسام، وغيره، وكلها تحت "وسائل فنية أربع لتحقيق ذلك وهي:

1- التراجم الأدبية.

2- المقايسات الشعرية.

3- المعارضات الشعرية.

4- الفنون الأدبية.

ويربط بينها خط واضح من الموازنة في قرن الشبيه بشبهه، ووضع النظير إلى جانب نظيره بدقة وموضوعية"[57].

وإذ تنتفي في الضفة المشرقية الغاية العامة، والهدف الواحد، الذي ينضوي تحت رايته جم من أهل النقد والإبداع، وربما كانت قوّة الدولة، ثم قوّة إبداعها وأدبها، وضخامة إنتاج فكرها؛ سببا في عدم الذهاب في هذه الوجهة، مستثنى من ذلك تلك القصائد التي تعلو، والخطب التي ترتفع، مجتمعة حول الخليفة؛ إن تعلّق الأمر بالدين ونصرته، وارتبط بالعدو ومحاربته، وهو موقف لم يكن منعدما كذلك في الأندلس، وحتى في أحلك فتراتها تفرّقا وتشرذما، بينما لا تخفى تلك الوجهة الدفاعية عن مذهب فني معيّن، وشاعر محدّد؛ كتلك الخصومة التي نعرفها جميعا حول الطائيين عند الآمدي (ت370هـ)، وأبي تمام في نظر الصولي، أو المتنبي وما كتبه عنه القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت392هـ)، إلا أنّ ثمرة الدفاع عن أدب وفكر بأكمله، لا تكون الثمرة ذاتها حين الدفاع عن مذهب أو شاعر بعينه، وهو ما سنراه في السمة الآتية.

المطلب الرابع: سمة التحفيز

أعتقد أنّ التحفيز في الأدب الأندلسي من أوضح صفاته وأجلاها، ولا أشك أنّ الدفاع عنه، وجعله ركنا أساسا من ركنيه اللذين قاما عليهما؛ سبب خلقه ووجوده، لتداخل الصفتين ببعضهما البعض، وتعلّق حصول واحدة بوجود الأخرى، وقد ارتبط التحفيز بدءا بسياسة الخلافة وأهلها، فقد عمد الحكام إلى "إنشاء ديوان للشعراء لا يقيّد فيه اسم الشاعر لينال عطاء إلا بعد أن يثبت تفوّقه"[58]، وهو تحفيز مادي بحت، يحتاج إلى آخر معنوي يسبقه، لكي يحقّق الهدف المرجوّ منه، والثمرة المنشودة له، ولكي يصل أيضا المبدع إلى تلك المكانة، وينال العطاء، ومن ذلك دفاعا وتحفيزا بُعثت "المدرسة الأندلسية التي تعاضد في بلورتها ابن حزم الظاهري، وابن شهيد الأندلسي، والتي من مبادئها رفض التيارات الأدبية الوافدة، وإبراز الأدب الأندلسي في ثوبه اللائق والدفاع عنه، فالرفض والدفاع كانا الأساس الذي انطلق منه هذا الاتّجاه النقدي"[59]، فكانت الكتب التي تؤلّف، والمصنّفات التي توضع؛ هدفها إبراز مكانة هذا الأدب، ومنزلة هذا الأديب، فابن شهيد مثلا في كتابه حانوت عطّار "لم يدّخر وسعا فيه لجلاء حقيقة الأدب الأندلسي، إما بالترجمة للأدباء بإظهار فضلهم، وإما بالموازنة مع نظرائهم من المشارقة"[60]، وابن بسام في ذخيرته فعل الفعل ذاته، إذ "حرص على إيراد مقطوعات في أوصاف شتى، رغبة منه في الإبانة عن إسهام الشاعر الأندلسي في الأغراض الشعرية المتعدّدة وتصرّفه فيها"[61]، وعليهما قس جميع المؤلّفات التي اهتمّت بالتأريخ والتراجم لأدباء الأندلس؛ دفاعا عن أدبها، ومكانة أدبائها، وما يستحقانه من منزلة لا تقلّ عن سواهم، وليس هناك من تحفيز معنوي بعد ذاك المادي؛ مثل الاحتفاء بالأديب، وإبراز مكانته بين نظرائه من أهل الأدب، تدفع كل موهبة مكتشفة، أو مبدع ناشئ، للوصول إليها، والظفر بها.

إنّ هذا الفعل النقدي تجاه المبدعين، وكتحفيز معنوي لهم، وفي قراءة تأويلية؛ ربما هو الذي أوصل الإبداع الأندلسي إلى ما وصل إليه بعد ذلك؛ إذ جعل النص الإبداعي ينضج مصاحبا للنص النقدي، الذي هدفه – كما هو مفهومه – الكشف عن الجيّد والرديء منه، ودفعه للوصول إلى أرقى ما هو عليه؛ في عملية تقويمية تقييمية بمصطلحات العصر الحاضر، والذي لا شك فيه، وكما أرى اجتهادا؛ أنّ التحفيز للفكر عموما، لا الأدب خصوصا، هو الذي جعل الأندلسيين يضطلعون بمهمة النقد في القرنين السادس والسابع؛ بعد أن بدأ الجمود يدبّ في الفكر المشرقي[62]، كما يشهد بذلك النقاد المعتدلون في العصر الحديث، ولست أستبعد أن يكون النقد الاتّهامي الانتقاصي الذي قام في المشرق سببا من جملة أسباب عديدة وصلت بالفكر إلى تلك المرحلة، فحين انحصر الصراع حول المذاهب الفنية؛ دفاعا عنها، وانتقاصا من غيرها، وتوقّف الفكر في الدفاع عن شاعر، والانتقاص من سواه، دون التطلع إلى غير ذلك، لا تكون النتيجة إلا بما حصل ووقع.

المطلب الخامس: سمة المسلّمات

وهذه السمة ألصق بالنقد المشرقي، وأكثر شيوعا وانتشارا فيه، حتى صارت إحدى صفاته، وواحدة من أشهر مسلّماته، لدى نقاده؛ متقدّمين ومتأخّرين، وفي فكرهم؛ رأيا وتأليفا، ودون الأندلسيين؛ نقادا في أحكامهم، ومبدعين في أشعارهم، وقد لاحظتها في ثلاثة مواضع؛ الموضع الأوّل: في النظر لتحديد مجال المعاني، وانقضائها كما يرون مع الأوائل، بدءا من النقاد المتقدّمين، ووصولا إلى المتأخّرين منهم، ولعل القاضي الجرجاني؛ أكثرهم اعتدالا وإنصافا للشعر المحدث، والذي لا يُتوقّع منه هذا الرأي عند النظر، وللوهلة الأولى، في كتابه الذي أنصف المتنبي، ودافع عنه فيه، لا يتوانى عن تقديس الماضين؛ عصرا وإبداعا، وترديد آراء ونظرات نقاده، فيقول: "ومتى أنصفت علمت أنّ أهل عصرنا، ثم العصر الذي بعدنا أقرب فيه إلى المعذرة، وأبعد من المذمة؛ لأنّ من تقدّمنا قد استغرق المعاني وسبق إليها، وأتى على معظمها؛ وإنما يحصل على بقايا: إما أن تكون تركت رغبة عنها، واستهانة بها، أو لبعد مطلبها، واعتياص مرامها، وتعذّر الوصول إليها؛ ومتى أجهد أحدنا نفسه، وأعمل فكره، وأتعب خاطره وذهنه في تحصيل معنى يظنّه غريبا مبتدعا، ونظم بيت يحسبه فردا مخترعا، ثم تصفّح عنه الدواوين لم يخطئه أن يجده بعينه، أو يجد له مثالا يغض من حسنه"[63]، وهذا الرأي؛ هو رأي أغلب النقاد المتأخّرين ممن عُرفوا بالاعتدال، وأنصفوا الشعر المحدث، وقد جاروا فيه المتقدّمين، ولم يخرجوا عما رُوي لهم من رأي ومذهب في الشعر المحدث؛ سوى أنّ هؤلاء حاولوا – على اختلاف بينهم – في تقديم تبرير وتعليل لتفضيل القديم على الجديد، وتقديمه عليه، ولا يعتد بداهة بالقلة القليلة التي تخالفه، والتي لا تكاد تذكر في تاريخ نقدنا القديم قياسا إلى الكثرة الهائلة التي تعتنقه، لأنّ التوجّهات الكبرى في الحياة بعمومها، والآداب والأفكار بخصوصهما؛ لا تبنى على النادر من القول، الشاذ من الرأي والفكر، ومهما علت قيمته، بل على الذائع الشائع المنتشر منه، ومهما دنت نفاسته، في رسم تلك المعالم والسمات العامة.

وأما الموضع الثاني من هذه المسلّمات: فهو النظر إلى عقم بعض المعاني، وعسر التوليد منها، أو تناولها والزيادة عليها، مهما كانت هذه الزيادة؛ شكلا أو مضمونا، أو كليهما معا، ومما هو شائع في مصادر النقد المشرقية؛ معنى عنترة في الذباب، وأبي نواس في تصاوير الكأس، ويعدّ الجاحظ – في حدود العلم – أوّل من أشار إليهما، فلم يقبل في النقد كل من تناولهما، وبأيّ شكل كان، إلا وعُدّ معيبا أخذه، منتقصا تناوله، وهو ما يسلّمنا إلى الموضع الثالث من هذه المسلّمات، والتقديس لكلام السابقين؛ تقديس المصطلح والشاهد الذي وظّف له، فمصطلح الموارد مثلا، وشاهده بيتا امرئ القيس وطرفة بن العبد، لا يكاد مصدر يتناول هذا النوع من الأخذ إلا وذكره، ووصّفه به، ولم يخالف المصطلح المطلق عليه، والعذر الملتمس له، إلا إن كان تأويلا لكيفية حدوث الموارد؛ كما فعل العسكري (ت395هـ) صاحب الصناعتين[64]، أو وضع

شروط لقبولها؛ كما يذكر ابن وكيع (ت393هـ) مؤلّف المنصف[65]، وربما غيّر تسمية المصطلح بآخر ينتهي دلالة ومفهوما عند المصطلح الأوّل، وما قدّم تطبيقا من شاهد له؛ كما أحدث ابن الأثير (ت637هـ) واضع المثل[66]، وليس الغرض إلا إبراز العلم والمعرفة، وخلق بضاعة من المسمّيات الجديدة التي تثبت تلك الصفة من العلم بالشعر ونقده، وتؤكّدها، مع شبه التقاء، بل وإجماع؛ على وصف تناول طرفة لمعنى امرئ القيس بالمواردة، وهو رأي أطلقه الأوّلون، واحتذاهم فيه المتأخّرون، ودون شيء – وإن هان – من التغيير والتحوير، ولم يتعدّوا في أحسن أحوالهم – كما أشرنا – إلا التبرير والتفسير، وهذا ما ينتفي عند الأندلسيين؛ نقادا ومبدعين؛ إذ لا يرون للمعاني مجالا محدودا، وللعلم زمانا أو مكانا محصورا، يقول ابن بسام مستنكرا ذلك: "وليت شعري من قصر العلم على بعض الزمان، وخصّ أهل المشرق بالإحسان؟"[67]، مثلما يرفضون أن يكون هناك معنى عقيم؛ لا يمكن تناوله، أو التوليد منه، ويذكرون الأبيات ذاتها التي أعلن النقاد المشارقة عقمها، ومن تناولها، ومن ذلك قول يوسف بن هارون الرمادي:

"وَكَأْسٍ كَرِيقِ الإِلْفِ شَعْشَعْتُهَا بِهِ وَعَيْشِيَ مِنْ هَذَا الشَّرَابِ الْمُشَعْشَعِ

عَلَى رَوْضَةٍ قَامَتْ لَنَا بِدَرَانِكٍ وَقَامَ لَنَا فِيهَا الذُّبَابُ بِمَسْمَعِ

إِذَا مَا شَرِبْنَا كَأْسَنَا صُبَّ فَضْلُهَا عَلَى رَوْضِنَا لِلْمَسْمَعِ الْمُتَخَلِّعِ

[يعقّب عليه ابن بسام بقوله:] وهذا مما أغرب فيه الرمادي. وقد قال الجاحظ: وجدنا المعاني تقلب ويؤخذ بعضها من بعض إلا قول عنترة في الذباب، وقول أبي نواس في تصاوير الكأس"[68]، بل يصل عمق هذا النقد، ودقّة نظره، وبراءته من المسلّم المقدّس في الفكر؛ أن لا ينفي عن المعاني صفة العقم وحسب، وإنما يذكر المصدر الذي أُخذت منه، فيقول ابن بسام عن معنى أبي نواس، بانيا الفعل للمجهول؛ في تواضع، أو إثبات للحقيقة: "وقد ذُكر أنّ الحسن ولّد هذا المعنى من قول امرئ القيس:

فَلَمَّا اسْتَطَابُوا صُبَّ فِي الصَّحْنِ نِصْفُهُ وَشُجَّتْ بِمَاءٍ غَيْرِ طَرْقٍ وَلاَ كَدِرْ"[69]

ثم يتحدّث عن إعجاب أبي نواس بهذا المعنى، وتكراره في جملة من المواضع، كما يورد جملة من أبيات لشعراء تناولوا معنى أبي نواس، مثلما تناولوا معنى عنترة، ونقلوا صفة الذباب إلى غيره، وإن أثبت لهذا الأخير حق الأسبقية في الإبداع والاختراع[70]، وهو بقدر ما ينفي صفة العقم – وعلى الأقل – في تلك المعاني التي تحدّث عنها المشارقة، بقدر ما يثبت عمق النقد الأندلسي، ودقّة نظر نقاده، وبالقدر ذاته ينفي عن النقد وأهله، والأدب وأصحابه، في الجزيرة الخضراء، صفة المسلّمات في الكلام؛ قديمه ومحدثه، تالده وحادثه.

أما في باب المصطلح وشاهده، وهو الموضع الثالث الذي وجدت نهج المتأخّرين المحافظة عليه، وتقديس ما قاله وأبدعه الأوّلون فيه، وقد سبق تناوله في النقد المشرقي، فإنّ النقاد الأندلسيين لا يهتمون

بتغيير المصطلح، أو تقديم تأويل لحدوث هذه الموارِدة، إذ هو أمر يخالف العقل، ويجافيه، ولا يحسبونه إلا من باب المكابرة المحضة، بل يذكرون شواهد مختلفة؛ وقد توارد أصحابها في بعض اللفظ، وشيء من المعنى، أو في شيء من المعنى دون اللفظ، فقبلوه، ووصفوه بهذا الوصف، مثلما رفضوا إطلاق هذا المصطلح على ذاك النقل الحرفي للمعاني بألفاظها، أو بأكثرها، وقد سبق وأن رأينا تمثيلا لذلك، دع أن يقبلوا بيتي امرئ القيس وطرفة، ومهما جاءت الروايات في تبرير اتّفاقهما العجيب، ومحاولة إثبات أحقّية طرفة في البيت، فقد قيل أنه حُلّف بعدم سماعه لبيت امرئ القيس، فحلف، فثبت ذلك البيت له ورُوي[71]، فلا تعجب من غباء المبدع الذي حلف، ولا من ذكاء الناقد الأندلسي الذي تفطّن وانتبه، وإنما العجب من غباء الناقد والراوي المشرقي الذي صدّق ذاك القسم! ولولا تقديس العصور، والتسليم لها بالكمال المنزّه عن النقصان؛ لما وقع الناقد والراوي في تلك البلاهة؛ يكذّب بلفظه، ووصفه، ما رآه بعقله، واستقرّ عليه فكره.

الخاتمة

هذه جملة من السمات تمّ استنطاقها من النصوص التي مرّت أمامي، ومن النقدين، ويمكن أن تستخلص منها، ومن غيرها؛ سمات أخر، وكما يمكن أن أؤيّد في هذه الوجهة، يمكن كذلك أن أراجع فيها، وحتى يرفض ما ورد بها، وهذا أمر لا يستغرب؛ إذ الكثير مما جاء به النقد الحديث هو تأويل واستنطاق للدرس القديم؛ ربما حتى أصحابه القدامى لم يرموا إليه، ويقصدوه، ولكن النتيجة التي وصلت إليها، وانتهيت عندها من خلال هذه النصوص، وفي باب الموازنة بين النقدين؛ أنه من الخطإ بقاء الأحكام النقدية الحديثة مبنية على الآراء والمعايير القديمة، وما وصلت له من أحكام ونتائج بناء عليها، مهما كان حظّها من الصحة والخطإ، من الزلل والصواب، وربما أُلتمس العذر للعصر السابق – في حال الخطإ – دون الحاضر، الذي يجب عليه إعادة النظر فيها؛ باستحداث مقاييس جديدة، وآليات مستحدثة، وهي المجال الذي يجب أن يبحث فيه النقد الحديث والمعاصر، ويكون همّ نقاده ومفكّريه، لا أن يكون ترديد الأحكام السابقة، وبمعاييرها إن وُجدت، الشغل الشاغل لنقادنا المعاصرين، رغم التباعد الزمني، والتغيّر الفكري بين العصور، ولا تأويل له بعد ذلك إلا حب القديم وتقديسه، والانتقاص من ضفة فكرية قديمة على حساب أخرى، في تلميح لاستصغار ضفف حاضرة، وإكبار ثانية على أساس تاريخي، لا واقعي آني، فمما لا شك فيه – في باب الموازنة بين النقدين – أنّ التبعية والتقليد محدودة بمرحلة معيّنة؛ مرحلة التأسيس والنشأة، دون سواها من المراحل الأخرى، وهو أمر لا يستنكر ولا يستغرب، كما لا يستعاب؛ إذ هي سنّة في الآداب الناشئة، والعلوم المستحدثة، وحتمية في المواهب المكتشفة؛ أمما وأفرادا، شعوبا وجماعات، ولم يخرج الأندلسيون في أدبهم ونقدهم عن تلك السنّة، ولم يخالفوا تلك الحتمية، وأنّ إبراز هذه الحقيقة، وإظهارها؛ يقوم على استبدال المعايير القديمة بأخرى حديثة، وهو أمر بيد منظّري النقد المعاصرين، ومن يتبوّؤون صفوفه الأولى.

الهوامش

(1) هدّارة (محمد مصطفى). مشكلة السرقات في النقد العربي دراسة تحليلية مقارنة. ط3. المكتب الإسلامي. بيروت. لبنان. 1981م. ص236.

(2) ضيف (شوقي). مكتبة الدراسات الأدبية 20– الفن ومذاهبه في الشعر العربي. ط13. دار المعارف. القاهرة. مصر. 2004م. ص94.

(3) المقري (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد التلمساني). نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. ق1. م1. تحقيق إحسان عباس. ط6. دار صادر. بيروت. لبنان. 2012م. ص244.

(4) الحموي (ياقوت). معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. ج1. تحقيق إحسان عباس. ط1. دار الغرب الإسلامي. بيروت. لبنان. 1993م. ص464.

(5) ينظر: الحميدي (أبو عبد الله محمد بن أبي نصر). جذوة المقتبس في ذكر ولاّة الأندلس وأسماء روّاة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر. قدّم له وضبطه وشرحه ووضع فهارسه صلاح الدين الهوّاري. ط1. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. لبنان. 2004م. ص303.

(6) ينظر: المصدر نفسه. ص339.

(7) ابن بسام (أبو الحسن علي الشنتريني). الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة. م1. تحقيق سالم مصطفى البدري. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. 1998م. ص3 – 4.

(8) المصدر نفسه. م3. ص221.

(9) ينظر: الحميدي. الجذوة. ص389.

(10) ابن الآبار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله البلنسي). التكملة لكتاب الصلة. ج1. تحقيق عبد السلام الهراس. إشراف مكتب البحوث والدراسات. دار الفكر. بيروت. لبنان. 1995م. ص13 – 14.

(11) عبد الرحيم (مصطفى عليان). تيارات النقد الأدبي في الأندلس في القرن الخامس الهجري. ط1. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان. 1984م. ص48.

(12) ينظر: ابن الآبار. التكملة. ج1. ص14.

(13) الحميدي. الجذوة. ص339 – 340.

(14) ينظر: عباس (إحسان). تاريخ النقد الأدبي عند العرب نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري. ط4. دار الشروق. عمان. الأردن. 2006م. ص509.

(15) المرجع نفسه. ص478.

(16) ابن بسام. الذخيرة. م1. ص8.

(17) عبد الرحيم (مصطفى عليان). تيارات النقد. ص440.

(18) ابن بسام. الذخيرة. م1. ص483.

(19) ينظر: المصدر نفسه. م1. ص483.

(20) ينظر: المصدر نفسه. م1. ص483.

(21) ينظر: المصدر نفسه. م4. ص136.

(22) ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي). الإحكام في أصول الأحكام. ج1. قدّم له إحسان عباس. دار الآفاق الجديدة. بيروت. لبنان. ص108.

(23) ابن بسام. الذخيرة. م2. ص417.

(24) ينظر: الأصفهاني (أبو الفرج علي بن الحسين). كتاب الأغاني. م18. تحقيق إحسان عباس وإبراهيم السعافين وبكر عباس. ط3. دار صادر. بيروت. لبنان. 2008م. ص126.

(25) ينظر: ابن شهيد (أبو عامر أحمد بن عبد الملك الأندلسي). رسالة التوابع والزوابع. صحّحها وحقّق ما فيها وشرحها وبوّبها وصدّرها بدراسة تاريخية أدبية بطرس البستاني. ط3. دار صادر. بيروت. لبنان. 2010م. ص135 – 136.

(26) ابن بسام. الذخيرة. م2. ص87 – 88.

(27) ينظر: ابن دحية (أبو الخطاب عمر الكلبي). المطرب من أشعار أهل المغرب. قدّم له وضبطه وشرحه وأعدّ فهارسه صلاح الدين الهوّاري. ط1. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. لبنان. 2008م. ص121.

(28) ينظر: ابن بسام. الذخيرة. م2. ص413 – 414.

(29) ينظر: القرطاجنّي (أبو الحسن حازم بن محمد). منهاج البلغاء وسراج الأدباء. تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة. دار الغرب الإسلامي. بيروت. لبنان. ص194 – 195.

(30) ابن الأثير (ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. ق3. قدّمه وعلّق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة. ط2. نهضة مصر. الفجالة. القاهرة. مصر. 2009م. ص271.

(31) ينظر: الصولي (أبو بكر محمد بن يحي). أخبار أبي تمام وبأوّله: رسالة الصولي إلى مزاحم بن فاتك في تأليف أخبار أبي تمام وشعره. نشره وحقّقه وعلّق عليه خليل محمود عساكر ومحمد عبده عزام ونظير الإسلام الهندي. لجنة التأليف والترجمة والنشر. ص175 – 176.

(32) المرزباني (أبو عبيد الله محمد بن عمران). الموشّح مآخذ العلماء على الشعراء في عدّة أنواع من صناعة الشعر. تحقيق علي محمد البجاوي. نهضة مصر. الفجالة. القاهرة. مصر. ص313.

(33) ينظر: الأصفهاني. الأغاني. م6. ص56.

(34) المرزباني. الموشّح. ص141.

(35) ابن رشيق (أبو علي الحسن القيرواني). العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. ج2. تحقيق عبد الحميد هنداوي. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. لبنان. 2004م. ص289.

(36) ينظر: عباس (إحسان). تاريخ النقد. ص509.

(37) ابن بسام. الذخيرة. م1. ص47.

(38) المصدر نفسه. م1. ص47.

(39) عبد الرحيم (مصطفى عليان). تيارات النقد. ص447.

(40) المرجع نفسه. ص447.

(41) ابن عبد البر (أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي). بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس. ق1. م1. تحقيق محمد مرسي الخولي. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. 2008م. ص406.

(42) ابن بسام. الذخيرة. م2. ص54.

(43) ينظر: المقري. نفح الطيب. ق1. م1. ص221. م3. ص186.

(44) ابن بسام. الذخيرة. م1. ص556.

(45) المصدر نفسه. م2. ص288.

(46) المصدر نفسه. م2. ص287 – 288.

(47) ينظر: ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي). طوق الحمامة في الألفة والألاّف. قدّم له وضبطه وشرحه ووضع فهارسه صلاح الدين الهوّاري. الطبعة الأخيرة. دار ومكتبة الهلال. بيروت. لبنان. 2008م. ص144.

(48) المصدر نفسه. ص145.

(49) ينظر: المرزباني. الموشّح. ص368.

(50) ينظر: ابن المعتز (عبد الله). فن البديع. تحقيق سمير شمس. ط1. دار صادر. بيروت. لبنان. 2013م. ص59.

(51) الصولي. أخبار أبي تمام. ص211.

(52) ينظر: الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب). إعجاز القرآن (ذخائر العرب 12). تحقيق السيد أحمد صقر. دار المعارف. القاهرة. مصر. ص78.

(53) الطيبي (أبو عبد الله الحسين بن عبد الله). التبيان في البيان. تحقيق ودراسة عبد الستار حسين زمّوط. ط1. دار الجيل. بيروت. لبنان. 1996م. ص519.

(54) المرزباني. الموشّح. ص333.

(55) ينظر: عباس (إحسان). تاريخ النقد. ص509.

(56) عبد الرحيم (مصطفى عليان). تيارات النقد. ص86.

(57) المرجع نفسه. ص289.

(58) عباس (إحسان). تاريخ النقد. ص479.

(59) عبد الرحيم (مصطفى عليان). تيارات النقد. ص289.

(60) المرجع نفسه. ص86.

(61) المرجع نفسه. ص300.

(62) ينظر: عباس (إحسان). تاريخ النقد. ص505.

(63) الجرجاني (القاضي علي بن عبد العزيز). الوساطة بين المتنبي وخصومه. تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. لبنان. 2010م. ص185.

(64) ينظر: العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله). كتاب الصناعتين الكتابة والشعر. تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. لبنان. 2006م. ص206.

(65) ينظر: ابن وكيع (أبو محمد الحسن بن علي التنّيسي). كتاب المنصف للسارق والمسروق منه في إظهار سرقات أبي الطيب المتنبي. ج1. تحقيق محمد يوسف نجم. ط1. دار صادر. بيروت. لبنان. 1992م. ص31.

(66) ينظر: ابن الأثير. المثل السائر. ق3. ص230.

(67) ابن بسام. الذخيرة. م1. ص4.

(68) المصدر نفسه. م2. ص413 – 414.

(69) المصدر نفسه. م2. ص414.

(70) ينظر: المصدر نفسه. م2. ص412 – 415.

(71) ينظر: ابن رشيق. العمدة. ج2. ص289.

قائمة المصادر والمراجع

(1) ابن رشيق (أبو علي الحسن القيرواني). العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. تحقيق عبد الحميد هنداوي. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. لبنان. 2004م.

(2) ابن شهيد (أبو عامر أحمد بن عبد الملك الأندلسي). رسالة التوابع والزوابع. صحّحها وحقّق ما فيها وشرحها وبوّبها وصدّرها بدراسة تاريخية أدبية بطرس البستاني. ط3. دار صادر. بيروت. لبنان. 2010م.

(3) ضيف (شوقي). مكتبة الدراسات الأدبية 20– الفن ومذاهبه في الشعر العربي. ط13. دار المعارف. القاهرة. مصر. 2004م.

(4) ابن الأثير (ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. قدّمه وعلّق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة. ط2. نهضة مصر. الفجالة. القاهرة. مصر. 2009م.

(5) الأصفهاني (أبو الفرج علي بن الحسين). كتاب الأغاني. تحقيق إحسان عباس وإبراهيم السعافين وبكر عباس. ط3. دار صادر. بيروت. لبنان. 2008م.

(6) ابن الآبار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله البلنسي). التكملة لكتاب الصلة. تحقيق عبد السلام الهراس. إشراف مكتب البحوث والدراسات. دار الفكر. بيروت. لبنان. 1995م.

(7) عبد الرحيم (مصطفى عليان). تيارات النقد الأدبي في الأندلس في القرن الخامس الهجري. ط1. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان. 1984م.

(8) الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب). إعجاز القرآن (ذخائر العرب 12). تحقيق السيد أحمد صقر. دار المعارف. القاهرة. مصر.

(9) ابن بسام (أبو الحسن علي الشنتريني). الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة. تحقيق سالم مصطفى البدري. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. 1998م.

(10) الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن). كتاب أسرار البلاغة. قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر. ط1. دار المدني. جدة. السعودية. 1991م.

(11) الجرجاني (القاضي علي بن عبد العزيز). الوساطة بين المتنبي وخصومه. تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. لبنان. 2010م.

(12) ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي). الإحكام في أصول الأحكام. قدّم له إحسان عباس. دار الآفاق الجديدة. بيروت. لبنان.

(13) ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي). طوق الحمامة في الألفة والألاّف. قدّم له وضبطه وشرحه ووضع فهارسه صلاح الدين الهوّاري. الطبعة الأخيرة. دار ومكتبة الهلال. بيروت. لبنان. 2008م.

(14) الحموي (ياقوت). معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. تحقيق إحسان عباس. ط1. دار الغرب الإسلامي. بيروت. لبنان. 1993م.

(15) الحميدي (أبو عبد الله محمد بن أبي نصر). جذوة المقتبس في ذكر ولاّة الأندلس وأسماء روّاة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر. قدّم له وضبطه وشرحه ووضع فهارسه صلاح الدين الهوّاري. ط1. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. لبنان. 2004م.

(16) ابن دحية (أبو الخطاب عمر الكلبي). المطرب من أشعار أهل المغرب. قدّم له وضبطه وشرحه وأعدّ فهارسه صلاح الدين الهوّاري. ط1. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. لبنان. 2008م.

(17) الصولي (أبو بكر محمد بن يحي). أخبار أبي تمام وبأوّله: رسالة الصولي إلى مزاحم بن فاتك في تأليف أخبار أبي تمام وشعره. نشره وحقّقه وعلّق عليه خليل محمود عساكر ومحمد عبده عزام ونظير الإسلام الهندي. لجنة التأليف والترجمة والنشر.

(18) الطيبي (أبو عبد الله الحسين بن عبد الله). التبيان في البيان. تحقيق ودراسة عبد الستار حسين زمّوط. ط1. دار الجيل. بيروت. لبنان. 1996م.

(19) عباس (إحسان). تاريخ النقد الأدبي عند العرب نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري. ط4. دار الشروق. عمان. الأردن. 2006م.

(20) ابن عبد البر (أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي). بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس. تحقيق محمد مرسي الخولي. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. 2008م.

(21) العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله). كتاب الصناعتين الكتابة والشعر. تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. لبنان. 2006م.

(22) القرطاجنّي (أبو الحسن حازم بن محمد). منهاج البلغاء وسراج الأدباء. تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة. دار الغرب الإسلامي. بيروت. لبنان.

(23) المرزباني (أبو عبيد الله محمد بن عمران). الموشّح مآخذ العلماء على الشعراء في عدّة أنواع من صناعة الشعر. تحقيق علي محمد البجاوي. نهضة مصر. الفجالة. القاهرة. مصر.

(24) ابن المعتز (عبد الله). فن البديع. تحقيق سمير شمس. ط1. دار صادر. بيروت. لبنان. 2013م.

(25) المقري (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد التلمساني). نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. تحقيق إحسان عباس. ط6. دار صادر. بيروت. لبنان. 2012م.

(26) هدّارة (محمد مصطفى). مشكلة السرقات في النقد العربي دراسة تحليلية مقارنة. ط3. المكتب الإسلامي. بيروت. لبنان. 1981م.

(27) ابن وكيع (أبو محمد الحسن بن علي التنّيسي). كتاب المنصف للسارق والمسروق منه في إظهار سرقات أبي الطيب المتنبي. تحقيق محمد يوسف نجم. ط1. دار صادر. بيروت. لبنان. 1992م.